الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

ميدان : علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة:علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي بنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

كروش خالد إبراهيم

تحت عنوان :

دور القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من بتاريخ : 2023/06/21

هرقون تفاحة	**أستاذ محاضر ب (جامعة ابن خلدون)**	**رئيســا**
اجري خيرة	**أستاذ محاضر ب (جامعة ابن خلدون)**	**مشرفا و مقررا**
داودي ميمونة	**أستاذ محاضر ب (جامعة ابن خلدون)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر و تقديـر

الحمد لله رب العالمين، وبهم نستعين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذا العمل

وأخص بالشكر الأستاذة **"إجري خيرة"** بقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحها وتوجيهاتها وحسن متابعتها التي مهدت لنا الطريق لإستكمال هذا العمل

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل لجنة المنا قشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى جهودهم في تقييمها.

وأخيرا إلى من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهـــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية بعد شكره سبحانه وتعالى على نعمه وفضله ودوام الصحة والعافية والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أما بعد:

ما أجمل أن يهدى الغالي للأغلى، إلى الوالدين الكريمين

إلى من حبهم يجري بعروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء

إلى أحبتي ورفاقي في مشواري الدراسي الأصدقاء والزملاء

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يمجد القبول والنجاح

خالد إبراهيم

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهـــــــــــداء

فهرس المحتويات..... ..... الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مـــــــــقدمـــــــــة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي والقروض الموجهة لإقتصاد

تمهيد:.....6

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.....7

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي.....7

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي 8

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي 9

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....11

المطلب الأول: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي.....11

المطلب الثاني: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي 13

المطلب الثالث: النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي.....15

المبحث الثالث: اثر القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي.....17

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول القروض الموجهة للإقتصاد 17

المطلب الثاني: انواع القروض الموجهة للاقتصاد 17

المطلب الثالث: العلاقة بين القروض الموجهة للاقتصاد والنمو الاقتصادي.....20

خلاصة الفصل: 23

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر القروض الموجهة للإقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد:.....25

المبحث الأول: تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2022). 26

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بالقيم الاسمية خلال الفترة(1990-2022).....26

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بالقيم الحقيقةخلال الفترة (1990-2022) 29

المطلب الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) 29

المبحث الثاني: تحليل أداء القروض الموجهة لإقتصاد خلال القترة(1990-2022) 32

المطلب الأول: تطور القروض الموجهة لاقتصاد خلال الفترة (1990-2022).....32

المطلب الثاني: تحليل تطور القروض الموجهة لاقتصاد خلال القترة (1990-2022).....35

المطلب الثالث: تحليل تطور القروض الموجهة لاقتصاد حسب القطاع القانوني خلال الفترة (1990-2022) 39

المبحث الثالث:قياس اثر القروض الموجهة لإقتصاد على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990_2022)

المطلب الأول: عرض متغيرات النموذج القياسي.....41

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي.....42
المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي من الناحية الإقتصادية والإحصائية.....45
خلاصة الفصل: 47
خـــاتمة 49
قائمة المصادر المراجع 52
الملخص.....56

قائمة الجداول:

جدول رقم (1-2): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. 26
جدول رقم (2-2): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي 27
الجدول رقم (3-2): تطور القروض الموجهة لاقتصاد حسب آجال الاستحقاق 32
الجدول رقم (4-2): نطور القروض الموجهة لاقتصاد حسب القطاع القانوني.....34
الجدول رقم (5-2): نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى. 43
الجدول رقم (6-2): نتائج اختبار التجانس $(ARCH)$ 46

قائمة الأشكال:

الشكل رقم(1-1): العلاقة بين التمويل المصرفي و النمو الاقتصادي.....27
الشكل رقم(1-2): تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. 29
الشكل رقم (2-2): تطور القروض الموجهة لاقتصاد خلال الفترة (1990-2022). 34
الشكل رقم (3-2): تطور حجم القروض المصرفية الموزعة حسب آجالها خلال الفترة (1990-2022).
.....37
الشكل رقم: (4-2): تطور حجم القروض المصرفية الموزعة حسب القطاع القانوني خلال الفترة (1990-2022).....40
الشكل رقم(5-2): العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والقروض الموجهة للاقتصاد (بالقيم الحقيقية) خلال الفترة (1990-2022) 42
الشكل رقم (2_6): شكل الانتشار لمتغيرات النموذج.....43
الشكل رقم (7-2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي 46

مقدمة

مـــــــقدمـــــــة

السؤال الأساسي في النمو الاقتصادي الذي جذب الباحثين منذ فترة طويلة هو لماذا تنمو البلدان بمعدلات مختلفة؟ ولقد جاءت أدبيات النمو التجريبية بالعديد من التفسيرات للإختلافات بين البلدان في البلدان في النمو بما في ذلك تراكم عوامل الإنتاج، والثروات الموارد الطبيعية، ودرجة استقرار الاقتصاد الكلي، والتربية التعليمية، والتطوير المؤسساتي، وفعالية النظام القانوني، والتجارة الدولية، والتنوع العرقي والديني... وتستمر قائمة العوامل المحتملة في التوسع، على ما يبدو بدون حدود، ومن أجل العوامل الحاسمة التي بدأت في تلقي اهتمام كبير وبشكل متزايد هو دور القطاع المالي في عملية النمو.

يمكن ارجاع العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي إلى اعمال جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter في أوائل القرن العشرين، ومؤخرا إلى ماكينونMc Kinnon (1973) وشاو Shaw (1973)، ومنذ ذلك الحين، هناك مجموعة كبيرة من الأدبيات الاقتصادية تدعم الافتراض القائل بانه بالإضافة إلى العديد من العوامل الهامة الأخرى، يرتبط النمو الاقتصادي طويل المدى والرفاه الاجتماعي لبلد ما بدرجته التنموية المالية، ووفقا للفين Levine(2005)، فإن التنمية المالية تقاس بعدة عوامل مثل الحجم، والعمق، والنفوذ، وكفاءة واستقرار النظام المالي، والتي تشمل أسواقها، وسطائها، مجموعة الأصول، المؤسسات، والأنظمة. كلما ارتفعت درجة التطور المالي، زاد الخدمات المالية التي تسمح بتوزيع المخاطر، هذا يزيد من مسار النمو طويل الأجل للبلد ويحسن في نهاية المطاف رفاهية وازدهار المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

يعتبر النظام المصرفي أساسي لإقتصاد أي دولة، حيث أشار Ndubuisi M. Nwaru and Okorontah (2014) إلى أن البنوك في دورها كوسطاء الماليين تساهم بشكل كبير في النشاط الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية حيث أنها تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأس المال، أصبح أداء النظام المصرفي للبلد قضية استراتيجية لتعزيز مرونة النظام المالي بأكمله أما التقلبات الاقتصادية، علاوة على ذلك فإن ظواهر التحرير وإلغاء الضوابط التنظيمية أجبرت البلدان النامية تدريجيا على الدخول في اصلاحات هيكلية كبرى تهدف إلى تحسين كفاءة البنوك وكذلك تشجيع الممارسات التنافسية.

تساهم الوساطة المالية والأسواق المالية بشكل مباشر في زيادة النمو الإقتصادي والرفاهية الإجمالية من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال (معدل الاستثمار) وعلى الإبتكار التكنولوجي، أولا: يؤدي التطور المالي الكبير إلى زيادة تعبئة المدخرات وتخصيصها للمشاريع الاستثمارية ذات العائد الأعلى. هذا التراكم المتزايد لرأس المال يعزز النمو الاقتصادي.

ثانيا: من خلال تخصيص رأس المال بشكل مناسب لمشاريع الإستثمار الصحيحة وتعزيز الإدارة السليمة للشركات، التنمية المالية ستزيد من معدل الابتكار التكنولوجي ونمو الإنتاجية، مما يعزز النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

1- التساؤل الرئيسي:

وبناء على ما تم استعراضه يمكن طرح التساؤل التالي: فيما تكمن دور القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

2- الأسئلة الفرعية:

ومن أجل تسليط الضوء أكثر على مختلف جوانب هذه الدراسة نعمل على طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي لا تقل أهمية عن السؤال العام لعلها تفي بالغرض من الدراسة وهي:

- ماهو النمو الاقتصادي، وما هي أهم النظريات المفسرة له؟

- ماذا نقصد بالقروض الموجهة للاقتصاد؟ وما هو أنواعها؟

- ما مدى تحقيق الجزائر للمعدلات نمو مقبولة خلال الفترة (1990-2022) ؟

- ما مدى مساهمة القروض الموجهة للاقتصاد في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية بشكل دقيق تستند هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات والتي تكون قابلة للصحة أو الخطأ.

- هناك ارتفاع للقروض الموجهة للاقتصاد المتوسطة وطويلة الأجل في السنوات الأخيرة.

- تأثير القروض الموجهة للاقتصاد بصورة إيجابية ومعنوية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

4-أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهمية من عدة اعتبارات:

- التعرف على دور القروض الموجهة للاقتصاد في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي ولكون موضوع تأثير القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي من المواضيع وموضع اهتمام لي كونه يندرج ضمن التخصص الذي ندرسه.

5-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحديد العلاقة العامة ما بين القروض الموجهة للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- التعرف على تطور القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة.

- التعرف على معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وكذا الأسباب الرئيسية المؤدية لها.

6- أسباب اختيار الموضوع:

يعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى الميول والرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع بالإضافة إلى انه يندرج في مجال تخصصنا الدراسي ولأهمية البالغة التي أولتها الدراسات السابقة لموضوع أثر القروض الموجهة لإقتصاد على النمو الإقتصادي في الجزائر.

7- حدود الدراسة:

وتتمثل في الحدود المكانية وهي دولة الجزائر والحدود الزمنية المتمثلة في البيانات الخاصة لتطور القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

8- منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الظاهرة الاقتصادية المدروسة حول أثر القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022)،اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، بالتطرق إلى مفاهيم كل من النمو الاقتصادي والقروض الموجهة للاقتصاد، وأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وكذا لعلاقة القروض الموجهة للاقتصاد بالنمو الاقتصادي، كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا تحليل تطور القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر، بالاعتماد على احصائيات ومعطيات حديثة صادرة من هيئات احصائية جزائرية (الديوان الوطني للاحصائيات وبنك الجزائر)، وفي الأخير تم الاعتماد على

المنهج القياسي من أجل المعالجة القياسية للعلاقة بين القروض الموجهة للاقتصاد والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تمَ اللجوء إلى أدوات الاقتصاد القياسي (أسلوب الانحدار الخطي البسيط) بغية الوصول إلى نموذج قياسي يتلاءم وخصائص واقع الاقتصاد الجزائري.

9- الدراسات السابقة:

إن هذه الدراسة ليست السابقة التي تناولت موضوع تطور القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر بل كانت هناك دراسات سابقة تقدم بعضها كما يلي:

- **دراسة الباحثتين:** شيح إلهام، صحلي سامية، أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الإقتصادي (دراسة حالة الدول العربية، خلال الفترة 1998-2009)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قالمة، 2012-2011،يركز هذا البحث على دراسة القطاع المصرفي على النمو الإقتصادي بدراسة حالة الدول العربية خلال الفترة (2009-1998)حيث أن القطاع المصرفي من أكثر العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، خاصة في ظل سعي الدول العربية إلى تحرير أنظمتها المالية ورفع القيود على عمل المصارف، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للقطاع المصرفي أثر إيجابي على النمو الإقتصادي وأن هناك ارتباط بين مؤشرات التطور المالي ومصادر النمو الإقتصادي، وفي الدول العربية هناك علاقة موجبةذات معنوية إحصائية بين نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص والنمو الإقتصادي، في حين لا توجد علاقة بين نسبة السيولة المحلية في الدول العربية والنمو الإقتصادي، وعموما يؤثر تطور القطاع المصرفي على النمو الإقتصاديفي الدول العربية.

- **دراسة الباحث:**عمار بوصاق، تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الإقتصادي (دراسة تحليلية وصفية خلال الفترة (2013-1990) ،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، 2015-2014، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقةبين تطور القطاع المصرفي والنمو الإقتصادي من خلال دراسة وصفية تحليلية للفترة الممتدة بين (2013-1990)، حيث ان الجزائر شهدت جملة من الإصلاحات الإقتصادية ومن أبرزها التي مست الجهاز المصرفي ككل بصدور قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته، الذي أكد على ضرورة عصرنة الجهاز المصرفي، وإرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفر مناخ تنافسي بين البنوك من أجل تنويع الخدمات، نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي كممول أساسي للإقتصاد.

- **دراسة الباحثتين:**شهرزاد بوجمعة وقرصو وفاء،تحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي والنمو الإقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (2017-1998)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 16، جانفي 2019،تهدف هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين الإئتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-1998) وذلك باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحي الخطأ (ECM)، ثم استخدام القروض الموجهة لمختلف القطاعات (عام، خاص، إدارات محلية) كمتغيرات مستقلة تمثل الإئتمانات المصرفية، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، وأظهرت نتائج الدراسة تأثير سلبي لمختلف القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في حين أن اختبارات السببية لـــ Granger أظهرت أن هناك علاقة سببية تتجه من النمو الإقتصادي إلى القروض المصرفية وهذا يتفق مع فرضية الطلب التابع.

10- صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة ما يلي:

- عدم امتلاك الوقت الكافي للدراسة؛

- تضارب والاختلافات الموجودة في الاحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

- 11- هيكل الدراسة:

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين وكانا على الشكل التالي:

تناولنا من خلال الفصل الأول الإطار النظري النمو الإقتصادي والقروض الموجهة لإقتصاد والتي تم توضيحها من خلال مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تحديد ماهية النمو الإقتصادي تعريفه أنواعه وقياسه وأما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى بعض نظريات ونماذج النمو الإقتصادي النظرية التقليدية للنمو الإقتصادي تمثلت في نظرية آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس، النظرية الحديثة للنمو الإقتصادي على نظرية شومبيتر ونماذج النمو الحديثة للنمو الاقتصادي على نظرية الكينزيين الجدد ونموذج سولو صوان للنمو الإقتصادي والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى تعريف القروض الموجهة لإقتصاد وأنواعها والعلاقة بين القروض الموجهة لإقتصاد والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أما الفصل الثاني تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى تحليل أداء النمو الإقتصادي والمبحث الثاني تحليل أداء القروض الموجهة لإقتصاد والمبحث الثالث دراسة قياسية لأثر القروض الموجهة لإقتصاد على النمو الإقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي والقروض الموجهة للإقتصاد

تمهيد:

لقد نال موضوع النمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مفهومه عوامله تكاليفه، وكذا مختلف النظريات المتعلقة به، ذلك لكونه يعتبر تلك الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع لطالما أنه يساهم في توسيع الخيارات أمام الأفراد، للمنظمات والحكومات وعلاقتها بالقروض الموجهة، ما يزيد من إمكانيات زيادة الهوامش الحرية أمام الإبداع والإبتكار لأفراد، كما يعمل على مساعدة الحكومة بالقيام بأدوار ووظائف مهمة.

ومن خلال هذا الفصل سأحاول التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي

المبحث الثالث: أثر القروض الموجهة لإقتصاد على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

النمو الإقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه كل الدول والإنجاز الذي يقيم ويقاس به أداء الحكومات، إذ ينعكس إيجابا على الوضع الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والأمني لهذه الدول.

عادة ما يتم الخلط بين مفهوم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، نظرا لوجود علاقة بينهما، حيث أن علماء الإقتصاد قد إختلفوا حول تحديد مفهوم للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، بل إن كل من هذين المفهومين تطورا بتطور علم الإقتصاد نفسه، وعلى الرغم من أن هذا التطور عمق المفاهيم لكن في نفس الوقت نشا عنه غموض لدى العديد من الإقتصاديين حول هذين المفهومين.

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

ظهرت العديد من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالنمو الإقتصادي فهو يرتبط فقط بالتغييرات الكمية للمؤشرات الإقتصادية (الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عن طريق النمو والتحسين المستمر لوسائل الإنتاج في كافة أقاليم البلد)، لكن يتجاهل ويستبعد هيكل توزيع الدخل ونوع السلع التي يحصل عليها الفرد.

أولا: تعريف النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي مفهوم جديدا نسبيا في التاريخ البشري، ارتبط بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، وهو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين لفترة معينة من الزمن، وهذه السلع باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي: الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

وهناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الإقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

وهو عبارة عن ارتفاع معدل نمو الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان ولذلك يعني للنمو الإقتصادي بشكل عام زيادة الدخل للدولة.[1]

ويمكن تعريف النمو الإقتصادي بانه زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في استخدام الموارد الإقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج.

ومن الممكن أن يتحقق النمو الناتج الكلي لإقتصاد ما بفعل أسباب عديدة منها:

- نمو السكان الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل.
- تراكم رأس المال بواسطة الإدخاروالإستثمار.
- اكتشاف موارد إضافية.
- التقدم التكنولوجي.[2]

ويعرف أيضا انه تحقيق زيادة مستمرة في الداخل الوطني الحقيقي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، كما أن هذا النمو يتحقق نتيجة جهود ومبادرات مجموع الأعوان الإقتصاديين (بما فيها النظام البنكي) من أجل خلق قيمة مضافة، بمعنى القيام بإنتاج القيمة غير المستهلكة من طرف هؤلاء الأعوان، حيث أن هذه القيمة المضافة تمثل الفرق بين رقم الأعمال والاستهلاك الوسيط على مستوى الاقتصاد، مجموع القيم المضافة الناتجة عن أعمال الاقتصاديين تكون ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي (PIB)، وبالتالي النمو الإقتصادي يتحدد بارتفاع هذا المؤشر.[3]

---

[1] محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نظال عباس، مبادئ علم الإقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص343.

[2] كامل علاوي وآخرون، مبادئ علم الإقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص281.

[3] قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص58.

كما يعرف أيضا النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي،[1] والدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها.[2]

ومن التعاريف السابقة نستخلص أنه:

النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بل يجب ان تترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى ان معدل نمو الدخل الكلي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني.[3]

وعندما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما بمعدل أقل من زيادة عدد السكان، فإنه لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي.

ويتم حساب معدل النمو الإقتصادي حسب المعادلة التالية:

معدل نمو الدخل الفردي=معدل النمو الإقتصادي-معدل النمو السكاني.[4]

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

هناك أنواع للنمو الإقتصادي وهي:[5]

أ-النمو الطبيعي (التلقائي): ويقصد به ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيء بالرغم منم تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة، وقد سارت الدول على النوع من النمو الذي يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي، والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن له ان ينتقل بسرعة من قطاع يتميز بصفة الاستمرارية.

ب-النمو العابر: كما هو موضح في اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا تلبث أن تنتهي، وبانتهائها ينتهي هذا النوع من النمو الذي أحدثته، وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات التجارية الخارجية كارتفاع أسعار المحروقات إلا أن أثره يكون محدود جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

ج-النمو المخطط: وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، ولذا ترتبط فاعليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين واقعية الخطوط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط على جميع المستويات، فهو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، حيث أن النمو العابر غير ذاتي الحركة، وحيث أن النمو الذاتي إذا استمر لفترة طويلة من الزمن قد يتحول إلى نمو مطرد.

د-النمو المكثف: هو النمو الذي يركز عليه الاقتصاديون بشكل عام، أي نمو السلع والخدمات المتاحة للفرد وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج الحقيقي هو معيار النمو الإقتصادي الكثير.

ه-النمو الشامل: يتحقق بنمو إنتاج دولة ما مقياس الناتج القومي والحقيقي، وهذا يعني ان أي دولة ما قد تحقق نموا اقتصاديا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي.[1]

---

[1] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص11.

[2] عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص34.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000، ص51.

[4] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، مرجع سابق، ص11.

[5] صبيح ماجد، التنمية الإقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص17.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو عبارة على الزيادة في الناتج الحقيقي أو في متوسط الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي، كما يمكن أيضا قياسه بواسطة معدلات نقدية عينية ومقارنة القوة الشرائية.

1-الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

الناتج الوطني الإجمالي هو قيمة كل ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة، ويقاس معدل نمو الاقتصاد بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة بعد سنة، وبعد إجراء التصحيحات اللازمة لاستبعاد أثر التضخم.

وخلال الفترة (1970-1988) تطور الناتج المحلي الإجمالي لعدة بلدان مختلفة بمعدلات متوسطة يختلف بعضها عن بعض كثيرا، وذلك بعد إجراء التصحيحات اللازمة لاستبعاد اثر التضخم.

كما يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي، H ومعدل نمو أي متغير، بواسطة المعادلة التالية:

$$Pt=Po\ (1+r)\ t.....(1)$$

حيث أن:

Pt: الظاهرة في سنة الهدف.

Po: الظاهرة في سنة الأساس.[2]

r: معدل النمو السنوي

t: المدة الزمنية بين سنة الهدف وسنة الأساس.

لكن في حالة ما كان معدل النمو r()مجهولا، فإنه يمكن إعادة صياغة المعادلة (1) كالتالي:

$$r=(Pt/Po)1/t-1.100.....(2)$$

"يهتم الاقتصاديين بدراسة بنقاط ضعف الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، والذي يجب دائما ان ينظر إليه فقط بوصفه مؤشرا وليس مقياسا مطلقا.[3]

"ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن هذه النسبة في سنة معينة بسابقتها، ورجت العادة على ان يعبر عن هذه الزيادة بنسب مئوية، بحيث يتم الحصول رياضيا على معدل نمو.[4]

2-الدخل الفردي (Le revenu par habitant):

إن أهمية قياس نمو الدخل الفردي تتمثل في معرفة مدى العلاقة بين نمو الناتج وتطور السكان، هذا المقياس يعتبر كمقياس عيني للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

ويمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في دولة مثلا ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار (دولار واحد) ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية، كما يمكن أيضا قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الإقتصادي من خلال المعدلات التالية:[5]

1-المعدلات النقدية للنمو:

---

[1] ولاء بيترسون، صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، نيويورك، 168، مكتبة صيدا، بيروت، ص315.

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص74.

[3] محمد صالح تركي القريشي، مرجع نفسه، ص74.

[4] هاني صالح، الإقتصاد اليوم كيف يعمل، الرياض، العبيكان للنشر والتوزيع، 2008، ص207.

[5] خالد واصف الزوني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، عمان، دار وائل للنشر، 2002، ص107.

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها بناء على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدماتية لما يعادلها من العملات النقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم التحفظات عليه، كسوء التقدير، وإغفال أثر التضخم وهنا نميز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية، ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة، ومعدلات النمو بالأسعار الدولية.

أ-معدلات النمو بالأسعار الجارية:

وهو قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد، وتنشر بياناته سنويا، وهكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي استنادا لهذه البيانات وهذا الأسلوب يناسب دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة.

ب-معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

نظرا لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، ولذلك أصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا للأرقام القياسية للأسعار أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

ج-معدلات النمو بالأسعار الدولية:

يجب تحويل العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

2-المعدلات العينية للنمو:

نظرا لإزدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان، ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية: كعدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية.

3-مقارنة القوة الشرائية:

تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، حيث ان القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري وبعدها تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم بناء على ذلك المقياس.[1]

[1] الماحي محمد، تخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج-التطبيق)، الطبعة الأولى، بستان المعرفة، مصر، 2010، ص171-173.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

كان للإقتصاديين الكلاسيك الأثر العظيم في وضع أطر وقوانين الاقتصاد بشكل عام، وإبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي بشكل خاص، والذين نذكر منهم ما يلي:

المطلب الأول: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي

1.نظرية آدم سميث

لقد سطر آدم سميث Adam Smith من خلال كتابه: "ثروة الأمم" سنة 1776م، أساس عملية النمو الاقتصادي والتي تكمن في ضرورة وضع حد للتدخلات السيئة للحكومات، وترك العنان لدوافع الربح الذي يسمح بتأمين أقصى الرفاهية لكل الأشخاص (كما لو أن يدا خفية تقود القرارات المؤدية لهذه الغاية). هذا من جهة، ومن جهة ثانية تقسيم العمل باعتباره شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم، حيث يتخصص كل فرد عامل في مجموعة صغيرة من العمليات، ما يسمح له بإتقانها وكذا تقليص الوقت اللازم للإنتقال من مهمة إلى مهمة أخرى مختلفة عنها تماما[1]، كما وأشار إلى ان توسيع تقسيم العمل يتطلب ما يعرف بـ"التراكم الرأسمالي"، المعبر عن رغبة الأفراد في تخصيص جزء من مواردهم لإنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية، أي رغبة الأفراد في الادخار للإستثمار بدلا من استهلاك كل دخولهم، لكن هذا يتوقف على قيد "حجم السوق"، فعندما يكون السوق ضيقا يكون الطلب غير كاف لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، وفكرة حجم السوق لا تتوقف فقط على الأسواق المحلية، وإنما تذهب إلى الأسواق الخارجية وضرورة تحرير التجارة الخارجية (في هذا المجال اشاد آدم سميث بأهمية اكتشاف الأمريكيتين).[2]

وحسب آدم سميث فإن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية: الأرض، العمل، وراس المال لذلك تكون دالة الإنتاج كما يلي:(2,20).... $y=B(K.L.D)$

حيث y الإنتاج، K رأس المال، L العمل، D الأرض.

يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني، هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة.

---

[1]بول أ. سامو يلسون، علم الإقتصاد (المسائل الإقتصادية المعاصرة)، الجزء السابع، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص16.

[2]-محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياستها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص69.

بالنسبة للزمن (t) كما يلي:

$$\frac{dy}{dt}=\frac{dB}{dL}\times\frac{dL}{dt}+\frac{dB}{dK}\times\frac{dK}{dt}+\frac{dB}{dd}\times\frac{dD}{dt}\ldots\ldots(2.21)$$

حيث: $\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي، $\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل، $\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية للرأس المال، $\frac{df}{dd}$: الإنتاجية الحدية لأرض.

2.نظرية توماس مالتوس:

لا تعد أفكار مالتوس Thomas Robert Mahthus الكلاسيكية حول النمو الإقتصادي أقل شانا منها لدى آدم سميث، حيث يعود له الفضل في إبراز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، مبينا وجوب أن يفوق نمو الناتج في الاقتصاد المحلي نظيره من عدد السكان، حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري، فقد كانت الزيادة السكانية من أبرز المشاكل التي بعثت على الخوف من تدهور المستوى الاقتصادي للفرد، ما جعل هذه الأفكار تتبلور في شكل نظرية متشائمة، على مصير النمو الاقتصادي في ظل هذه الزيادة الملفتة للسكان، حيث تبادر لمالتوس أن هناك ميل من جانب السكان للتزايد بمعدل يفوق إمكانياتهم لتحقيق المستوى الأدنى للمعيشة (وهو ما يسمى بمستوى الكفاف) اللازم لكي يتمكن الإنسان من مواصلة الحياة، كما ويرى أن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على إنتاج ما يلزمه للبقاء.[1]

ونتيجة لعدم التناسب بين زيادة السكان وزيادة الموارد الغذائية، فقد تنبأ مالتوس بأن هناك قوى أخرى لابد وأن تبرز للحد من سرعة نمو السكان، كذلك أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو، لأن التمسك بتعليم الدين يؤثر على الأفراد ويدفعهم إلى العمل والجد ومنه رفع إنتاجية عنصر العمل، كما يؤكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنه يخلق الأمان والاطمئنان لدى الأفراد، لينصب بهذا تركيزهم على العمل فقط.[2]

وقد عرفت نظرية مالتوس تحققا في مناطق كثيرة من العالم كالهند، باكستان...خاصة في ما يتعلق بجزئية النمو السكاني، لكن لا يمكن اعتبار هذا المشهد الواقع دليلا على صحة نظريته، لان مالتوس لم يأخذ في الحسبان تطور الإنتاج وزيادة غلات الأراضي عن طريق التقدم الفني، هذا الأخير قادر على تحقيق التوازن بين حجم السكان والموارد أو نقله في غير المسار التشاؤمي للنظرية.[3]

3. نظرية دافيد ريكاردو:

إبان القرن التاسع عشر للميلاد، تميزت نظرة علماء الاقتصاد إلى إمكانية استمرار النمو الاقتصادي بالتشاؤم، ودافيد ريكاردو ليس استثناء، فمن خلال سعيه لفهم الطبيعة وأسباب ثراء الأمم، بالإضافة لمحددات القوانين التي تقود توزيع السلع بين طبقات المجتمع، اعتبر التحليل الريكاردي أن الأرض أساس أي نمو اقتصادي، بفضل القطاع الزراعي الموفر لموارد عيش السكان، ما دفع اهتمامه ينصب حول مبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ذلك لانطلاقه من ان قدرة الإنسان على تعويض تناقص الغلة أقرب في القطاع الصناعي اكثر منه في القطاع الفلاحي.[4]

---

[1] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص51.

[2] السيد عبد المولى، أصول الإقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997، ص226.

[3] عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص29.

[4] شعباني اسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص64.

واستمرارا لآدم سميث، فإن ريكاردو جمع المساهمين في العملية الإنتاجية (وهي الأرض) في ثلاث مجموعات أساسية تقتسم في ما بينها الدخل الوطني:

- الرأسماليون يتحصلون على الأرباح.

- العمال يتقاضون الأجور.

- ملاك الأراضي ينتفعون بالريوع.

فحسب ريكاردو، فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الإقتصادي، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة، وكذا زيادة أرباحهم لإعادة استثمارها في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين، في ما تمكن أهمية ملاك الأراضي في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

إن سعي طبقة الرأسماليين الحثيث للإدخار عكس أصحاب الأراضي والعمال المهتمين بالاستهلاك، يؤدي إلى التراكم الرأسمالي المستغل للتوسع في الإنتاج، عن طريق شراء معدات إضافية وتشغيل أكبر عدد من العمال، لترتفع بذلك على المدى القصير الأجور عن المستوى الطبيعي، وينخفض معدل الوفيات في المدى الطويل، غير لأنه مع تزايد السكان يتزايد استزراع الأراضي الأقل جودة لمقابلة الطلب المتزايد على الطعام، ما يتسبب في ارتفاع معدل الريع بالنسبة للأراضي الجيدة، وتناقص معدلات الأرباح وكذا مستويات الأجور حتى تصل إلى المستوى الطبيعي، ومع ديمومة تزايد السكان تبقى العملية السابقة في الاستمرار، حتى نصل في الأخير إلى انعدام الأرباح وبالتالي الوصول إلى حالة الركود الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

هناك عدة نظريات حديثة للنمو الاقتصادي منها:

-النمو الاقتصادي عند شومبيتر:

يعتبر شومبيتر من أبرز اقتصادي القرن العشرين، نظير اسهاماته الكبيرة في مجال النمو والتنمية الاقتصادية، رغم أن المفكر لم يكن ينتمي إلى أي مدرسة اقتصادية، إلا أنه تأثر بأفكار النيوكلاسيك، حيث برزت أفكاره في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية 1911 وأتممها في كتابه عن الدورات 1923"، حيث ارتكزت أهم هذه الأفكار على:

- التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شانها زيادة الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي.

- يرتكز النمو على المنظم والإئتمان المصرفي، والذي من شأنه دفع المنظم للتجديد والإبتكار، حيث قال إن المنظم هو العمود الفقري في عملية التنمية، إنه المجدد المبتكر الذي يعمل على تظافر عوامل الإنتاج في وحدة مؤتلفة تأتي للمشروع بأفضل النتائج ومن خلال هذا، يمنح شومبيتر للمنظم أهمية كبيرة في التنمية.

- التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، من خلال استحداث أساليب جديدة في الإنتاج، فتح أسواق جديدة واستحداث سلع جديدة...الخ.

[1] فريدريك، م شرر، نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي تأثره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة الأولى، تر: علي أبو عشمة، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص21-24.

- إمكانية انهيار النظام الرأسمالي، بسب اندثار دور المنظم في الابتكار، ظهور الاحتكار والتكتلات الاقتصادية والعداء ضد الرأسمالية بسبب ظهور البيروقراطية، حيث قال: "إن الرأسمالية ن تنهار تحت وطأة العوامل الاقتصادية المضادة، وإنما ستقابل -بمرونة تامة-الإشتراكية في منتصف الطريق.

2-نقد النظرية:

- إعطاء أهمية بالغة للمنظم: حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.
- افتراضه للتأثير الادخار بسعر الفائدة ولكن القروض لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.
- افتراض التمويل عن طريق الإئتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك.
-عدم التعرض للعقبات التي تعاني منها معظم الدول التي تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقض الغلة، وغيرها من العقبات.[1]

المطلب الثالث: النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي

بعد المرور بأفكار المدرستين التقليدية والكينزية في خضم موضوع النمو الاقتصادي، فإنه يجدر تثمنه بما أحدثته الأجيال الجديدة في هاتين المدرستين، ليتم بعدها الخوض في بعض الأفكار التي بعثت من جديد وهي النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي.

1-النمو الاقتصادي عند الكينزيين الجدد:

حسب ما أسلفنا، فإن كينز اهتم بالآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطب الكلي، إضافة لمشكلة الاستخدام الكامل لعنصري العمل ورأس المال، ولم يتعرض في تحليله لحقيقة ان الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، ليأتي من بعده من عرفوا بالكينزيين الجدد، والذين يرجع لهم الفضل في دمج هذه الآثار في نموذج كينز، حيث كانت أبرز المساهمات في هذا المجال (نشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي) تعود لكل من روي هارود Roy Harrod من اكسفورد، وإيفسي دومار EvseyDomar من معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا MIT، حيث عنيّ كلا الباحثين بمعالجة مسالة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة، وقد كان اهتمامهما ككينز منصبا أساسا على مشاكل النمو في الدول المتقدمة، غير ان النموذج البسيط الذي قدم من جانبهما قد استخدم على نطاق واسع في الاقتصاديات النامية، بهدف إجراء توقعات في معدلات النمو، فضلا عن تحديد المتطلبات الادخارية التي تبنى عليها أهداف إنمائية معينة بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل.

وكون نظرية النمو عند هارود ودومار لاحقة للنظرية الكينزية، فإنها انطلقت من المشاكل التي صادفت نظرية كينز في الاستخدام، حيث قامت هذه الأخيرة من واقع الاقتصاد الساكن المفترض ثبات كل من المستوى التقني، حجم السكان والموجودات الرأسمالية، ويعني ثبات رأس المال هنا بالضرورة عدم وجود ادخار واستثمار صافيين، مع العلم أن نظرية الاستخدام تفترض وجود استثمار صافي إيجابي، لذا يطرح السؤال نفسه بنفسه عن كيفية افتراض ثبات حجم الموجودات الرأسمالية، وفي نفس الوقت افتراض وجود استثمار صافي، في المقابل افترض هارود ودومار أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا حاسما على التوافق بين زيادة رأس المال مع تنامي القوة العاملة وإنتاجيتها المتأثرة بالتطورات التكنولوجية، كذلك انغلاق الاقتصاد على نفسه (أي لا يمكن اقتراض رؤوس الأموال من الخارج)، ما يسمح للادخار بأن يكون السبيل الوحيد للحصول على رأس المال الضروري، المتماشي مع العمالة المتنامية والأكثر انتاجية.[2]

2-نموذج سولوصوان:

يعد نموذج سولو النيو كلاسيكي للنمو (Solow.1956)، أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو خاصة ومن أشهر النماذج النمو الاقتصادي بصفة عامة فهو يعتبر نقطة الإنطلاق لمعظم التحليلات الخاصة بالنمو الاقتصادي، وبالتالي فهو نموذج ضروري لفهم نظريات النمو وهو بمثابة امتداد مباشر

[1] جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، دون سنة نشر، ص16، 17.
[2] بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، 2016، ص107.

لنموذج هارود-دومار ولكنه يختلف عنه بإدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو العمل إلى معادلة النمو الاقتصادي ومتغير مستقل ثالث، هو المستوى التكنولوجي، كما ان سولو افترض إمكانية الإحلال بين العمل وراس المال - على عكس هارود ودومار - الذي رأى ثبات مزج عناصر الإنتاج.[1]

ويوضح نموذج سولو كيف يتأثر الدخل والاستهلاك لكل عامل بمعلمات هيكلية هي معدلات الإدخار والاستثمار والنمو السكاني وهو نموذج ديناميكي به وصف صريح لعملية تراكم الرأسمالي من خلال الادخار والاستثمار لأنه وفقا للنموذج يلاحظ أنه بين أي فترتين فإن رصيد رأس المال (k) سوف يزداد بالفرق بين الاستثمار الإجمالي وإهلاك رأس المال الصافي وتعتبر دالة الإنتاج كب دوجلاس 1928 الأكثر استخداما في النموذج النيوكلاسيكي وبخاصة في نموذج سولو ويمكن توضيحها بالشكل الرياضي الآتي: $y=AK^{B1}L^{B2}$

Y: الناتج المحلي الإجمالي

(K): عنصر العمل المال البشري والمادي مرونة

(L): عنصر العمل.[2]

(B1): مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال.

(L): عنصر العمل

(B2): مرونة الناتج بالنسبة للعمل.

وعلى الرغم نجاح نموذج سولو في توضيح عديد من الجوانب المهمة للنمو الاقتصادي إلى ان تلك النظرية لم تقدر على تفسي التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة، وظهر ما يعرف بنموذج النمو الداخلي ليعالج تلك المشكلة.

[1] د. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، 2021، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص16، 17.

المبحث الثالث: اثر القروض الموجهة لإقتصاد على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول القروض الموجهة للإقتصاد

تعتبر القروض الموجهة لإقتصاد الوطني من بين اهم الأسباب الداعمة لتحقيق النمو الاقتصادي لما له من اثر واضح في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوجيهه للقطاعات المنتجة والمربحة فتمويل التنمية الاقتصادية يكون باتباع احد السبيلين إما عن طريق السوق النقدية حيث تقدم البنوك التجارية المالية خدماتها لمختلف المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الوساطة ما بين اصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي أي تحويل الودائع البنكية إلى قروض موجهة لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية او عن طريق السوق المالية التي تعمل على تمويل الاقتصاد الوطني من خلال طرح مختلف انواع الأوراق المالية لإكتساب على مستواها.[1]

-تعريف القروض الموجهة لإقتصاد:

يقوم النظام المصرفي اقتصاد اي بلد بدور مهم يتمثل في عملية الوساطة المالية أي جمع وتعبئة المدخرات من أصحاب الفائض المالي، وإعادة توجيهها نحو الأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي في شكل قروض بنكية.

وتشتمل القروض الموجهة لاقتصاد كل انواع القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الدولة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وفي كل القطاعات، من الأفراد والمؤسسات الخاصة باستثناء القروض الموجهة للحكومة.[2]

المطلب الثاني: انواع القروض الموجهة لإقتصاد

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عددية ومقاييس متنوعة بالإضافة إلى مصادر الحصول على الأموال لهذه القروض وتصنيف القروض حسب النشاط الموجه لإقتصاد على هذا النحو

1-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

نشاطات الإستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي لا تتعدى في الغالب إثني عشر شهرا، ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، ويمكننا بصفة إجمالية ان نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين هما القروض العامة، القروض الخاصة.[3]

أ-القروض العامة:

[1] د. بن دحمان محمد امين، د. كروش نور الدين، تأثير القروض الموجهة لإقتصاد على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر ما بين 1970 و2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد 24، 2020، ص37، 38.

[2] المرجع نفسه، ص42.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية الكتب للطباعة، العراق، 1995، ص112.

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل اصل بعينه، وتسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق، او قروض الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن ذكرها فيما يلي:

-تسهيلات الصندوق هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون، حيث يقتطع مبلغ القرض ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون ولا يكفي ما عنده بالخزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات، فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض، والسحب على المكشوف هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا تصل إلى سنة كاملة، وهو يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة وبالتالي هو تمويل حقيقي لنشاطات يقوم بها الزبون،[1] والعنصر الأخير وهو العنصر المتمثل في القرض الموسمي تنشا عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال فهو يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون والبنك يقوم بتمويل جزء فقط من هذه التكاليف وهذا النوع من القروض يمكن ان يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.[2]

ب-القروض الخاصة:

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وسنتناول أنواعه كما يلي:

-تسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها، والعنصر الثاني هو عبارة عن تسبيقات على الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات للشراء او تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، وعنصر اخير الخصم التجاري هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ويحل محل الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذن سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار ان البنك يعطي مالا إلى حاملها.[3]

2-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار[4]

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص58-60.
[2] حليمة جلالي، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية في المتغيرات الإقتصادية، مذكرة تخرج ماستر، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة مستغانم، 2017، ص38
[3] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص90.
[4] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، مرجع سابق، ص69.

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية.

فالإستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل ونحصر هذا النوع من القروض فيما يلي:

أ-القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية نوضحها كما يلي:[1]

- قروض متوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال، بالإضافة إلى الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ويمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل وهي القروض القابلة للتعبئة والقروض الغير قابلة للتعبئة،

فيما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، اما القروض الغير قابلة للتعبئة فهي تعني ان البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى او لدى البنك المركزي.

- القروض طويلة الأجل: هي موجهة للمؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة تلجأ البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقروض طويلة الأجل الموجهة للاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها المهنية، ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

-القرض الإيجاري: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية او شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية اخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط ينفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]

3-القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:

وهي القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستراتيجية وحيازة الأصول الثابتة قصد الحصول على عائد مستقبلي لهذا فهي تمتد لفترة زمنية طويلة أكثر من 7سنوات وبالتالي فغنها أموال ضخمة كما تتميز بتمويل جزء من الميزانية وهي السبيل الأحسن لتمويل استثمارات المؤسسة الاقتصادية بهدف توسيعها وتنمية نشاطها وتقسم إلى نوعين:[3]

- قروض موجهة لتمويل الاستيراد: وهي عبارة عن تمويل قصير الأجل لعمليات التجارية للمصدرين والمستوردين على السواء بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن وسنتطرق إلى بعض التقنيات المستعملة في هذا النوع من التمويل: الاعتماد المستندي هو عملية

[1] مصطفى رشدي شيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، دار الجامعية للنشر، مصر، 1985، ص452.
[2] الطاهر لطرش،تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، مرجع سابق، ص76.
[3] الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة: 2023/05/05، http://manibest.univ.ouargla.dz.

يتعهد بموجبها البنك ولحساب عميله المستورد بتسديد مبلغ معين في مهلة محددة إلى شخص ثالث مصدر لقاء تسليم مستندات مطابقة تماما ومطلوبة من المشتري ومثبتة لقيمة البضائع، لمطابقتها ولإرسالها[1] والتحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول كمبيالة.[2]

- **قروض موجهة لتمويل الصادرات:** وهي عبارة عن تمويل متوسط وطويل الأجل في بعض الحالات يكون التمويل العاجل لعمليات التجارة الخارجية صعب التحقيق مما يحتم اللجوء إلى أساليب متوسطة وطويلة الأجل مناسبة لهذه الصفقات، وهناك العديد من التقنيات التي تستعمل في هذا المجال والهدف منها هو توفير وسائل التمويل الضرورية اليت تسمح بتسهيل وتطور التجارة الخارجية وهذه اهم التقنيات المستعملة في هذا التمويل.[3]

1.قرض المورد:

وهو منح البنك قرض للمصدر لتمويل صادراته وحيث يكون هذا القرض يعطي المصدر للمستورد فترة للتسديد فيلجأ للبنك ليموله وهذا يمكن أن البنك اشترى ديون مؤجلة التسديد وتفسير قيام المصدر بهذه العملية هو ظهور المنافسة الدولية بين المتعاملين الاقتصاديين وكسب اسواق جديدة او الحفاظ عليها وفترة السداد لا تتعدى 6أشهر وهذا ما يظهر في استخدام الأوراق التجارية المرتبطة بالمواد المصدرة في الصفقة.[4]

2.قرض المشتري:

هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين او مجموعة من بنوك بلد المصدر بمنح قرض المشتري للمستورد لفترة تتجاوز (18شهرا) بحيث يستعمله هذا الأخير لتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات بين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه.[5]

المطلب الثالث: العلاقة بين القروض الموجهة لإقتصاد والنمو الاقتصادي

لطالما كانت العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي محل جدل بين الباحثين

1-النظام المصرفي والنمو الاقتصادي:

استحدث Adam Smith (1767) في كتابه "ثروة الامم" دور البنوك في تمويل الاقتصاد وركز على الاستثمار في المدى الطويل، وحسب وجهة نظره فإن الوظائف الأساسية لبنوك تتمثل في التمويل قصير الأجل وخصم الكمبيالات.

Schumpeter(1911) في كتابه "نظريات التنمية الاقتصادية" أعطى اتجها جديدا للنظريات المصرفية وتوصل إلى أن الوساطة المالية يمكن ان تدفع النمو بتوفر الشروط التالية:

- ادخار عام وليس بالضرورة بنسب كبيرة

[1] د. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، 2000، ص211.
[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص119، 120.
[3] أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص85.
[4] عيشوش طارق، تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي، دار الوادي للنشر، 2009، ص50.
[5] الطاهر لطرش،تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص23.

- تحديد احتياجات المؤسسات.
- توجيه الادخار للمؤسسات
- رقابة عمليات الاستغلال لهذه الأموال.

وبالتالي يوفر Schumpeter رؤية واضحة لنوع النظام المصرفي الذي يعتبره قادر على تمويل الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي.

Goldsmith (1969) يرى أن الإدارة الفعالة لأسعار الفائدة ستحفز تحقيق ادخارات إضافية وبالتالي كمية الأموال القابلة للاستثمار ستتأثر مباشرة من خلال تعبئة المدخرات وعليه فإن النمو الاقتصادي سيتجه نحو الزيادة أو الثبات.[1]

بينما GURLEY وshaw (1955) قاما بعمل أرادا من خلاله إيجاد علاقة بين المؤسسات المالية والأداء الاقتصادي، هذا العمل ارتكز على أهمية الوساطة المالية فيما يخص منح القروض من جهة وإجراءات عرض القروض واختلافها عن عرض النقود من جهة اخرى.[2]

وبشكل عام لا يوجد إجماع بين الباحثين على حجم واتجاه العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، فالدراسات في هذا المجال مبنية على ثلاث وجهات نظر رئيسية وذلك بحسب اتجاه العلاقة بينهما:

فرضية العرض القائد: التي تنص على ان التطور المالي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي.

فرضية الطلب التابع: التي تفترض أن النمو الاقتصادي يقود التطور في القطاع المالي.

العلاقة السببية ثنائية الاتجاه: أي أن هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وتنمية القطاع المالي.[3]

الشكل رقم (1-1) : العلاقة بين التمويل المصرفي و النمو الاقتصادي

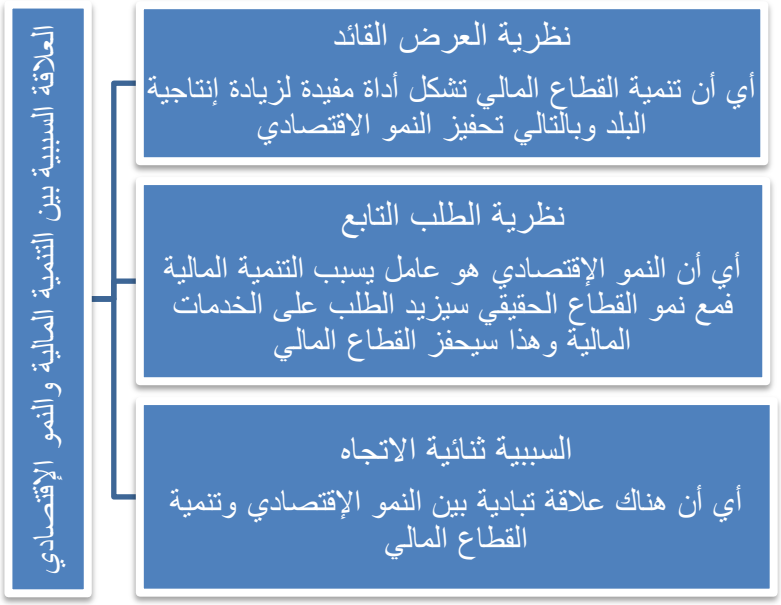

[1] وفاء القورصو شهرزاد بوجمعة، تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السابع، سبتمبر 2018، ص440.
[2] قنوني حبيب،الوساطة البنكية والنمو الإقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص9.
[3] بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصاد النقدي المالي، جامعة تلمسان، 2015، ص64.

المصدر: القورصو وفاء، مرجع سابق، ص440.

ومن الضروري الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات التي لم تستطع إثبات أي علاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، بناء على ما سبق نستطيع القول ان اتجاه العلاقة السببية بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي على مستوى الدول مازال غير واضح بالنسبة للباحثين وواضعي السياسات، فهو يعتمد على الخصائص الاقتصادية والسياسية، وعلى تطور النظام المالي والقوانين والتشريعات الخاصة.

2-العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي:

اهتمت دراسات مختلفة بالعلاقة بين الإئتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، ويمكننا تعريف النمو الاقتصادي بانه تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والدخل القومي والخدمات التي يقدمها البلد خلال فترة زمنية محددة، عادة يقاس من خلال مستوى الإنتاج داخل الاقتصاد، وهناك مقاييس معلمات اخرى للنمو مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسرعة تراكم رأس المال المادي وما إلى غير ذلك.

ووفقا لـــــBenciveca and Smith (1991)، يتم إنتاج السلع الاستهلاكية في الاقتصاد من خلال رأس المال والعمل فرجل الأعمال يقترض من البنك ليستثمر رأس المال في الأعمال التجارية ويستخدمه لتوظيف العمال من أجل إنتاج السلع والخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي ويمكن تقسيم الائتمان إلى قسمين: الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان المقدم للقطاع العام.

أما Demirguc-KuntLevine (2008)، يركزان على أهمية تخصيص الإئتمان للقطاع الخاص بدلا من الوساطة المصرفية كلها، وبالمثل يلاحظ Beck et al(2005)، أن الإئتمان المقدم للقطاع الخاص يعتبر كمؤشر جيد للنمو الاقتصادي، يومكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها الائتمان على النمو الاقتصادي كالتالي:

-عند نمو نسبة الإئتمان هذا يعني أن المستهلكين قاموا بالاقتراض أكثر وبالتالي الاستثمار أكثر ويؤدي ارتفاع الاستهلاك والاستثمارات إلى خلق فرص عمل ويؤدي ذلك كله إلى نمو كل من الدخل والأرباح ومن أجل زيادة النمو الإقتصادي بمساعدة الإئتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة، وتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي وتحفيز زيادة استهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد.[1]

[1] وفاء القورصو، تحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي والنمو الإقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد16، جانفي 2019، ص305.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نجد أن النمو الاقتصادي هو ناتج عن جملة من العوامل ترتكز أساسا على عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل. رأس المال والتكنولوجيا حيث يكون لهذه العوامل تأثير على حجم الناتج ومن ثم عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية وفقط. لأن التكاليف الصحية والبيئية تكون في تزايد مستمر الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل وانطلاقا من نظريات النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو الاقتصادي، حيث ركزت النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي على عملية التراكم الرأسمالي ونفس الأمر بالنسبة لتحليل الكينزيين الجدد ونظريات الفكر المعاصر اكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو ويمكن وصف القروض الموجهة لإقتصاد بانها أداة أساسية للنهوض بالنمو الاقتصادي.

في الفصل الموالي سأتطرق لتطور القروض الموجهة لإقتصاد والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر القروض الموجهة لإقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

تمهيد:

في ظل الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية، تسعى برامج التنميةالإقتصادية في الجزائر إلى تحويل نمط الاقتصاد نحو التنويع الاقتصادي، وتدارك الوضع قبل نضوب هذه الموارد بإتباع سياسة اقتصادية تمثل البنوك فيها دعامة أساسية في ظل غياب سوق رؤوس الأموال يضمن التنمية اللازمة للمؤسسات الاقتصادية، العصب الحيوي لاقتصاد فكل الاصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني للتوجه به نحو اقتصاد السوق وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية مبنية على أسس صلبة ومتينة كان إصلاح البنك أهم أولوياتها وآلياتها لتحقيق هذا المطلب من خلال نبني سياسة الاقراض لتمويل الاقتصاد.

ومن خلال هذا الفصل سأعرض من تصور كل من القروض الموجهة لاقتصاد والنمو الاقتصادي ودراسة قياسية لقياس أثر تطور القروض الموجهة لاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

المبحث الأول: تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2022).

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بالقيم الاسمية خلال الفترة(1990-2022)

إن التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية و التي عجز النظام السابق على تحقيقها خاصة بعد تدهور أسعار المحروقات، وانعكاساتها السلبية على الدخل الوطني من خلال زيادة حقيقة في الدخل الوطني وانعكاساته الايجابية على الفرد و المجتمع.

جدول رقم (1-2): تطور معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

الوحدة النقدية: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الإسميPIB	معدلات النمو %	المؤشر العام لأسعار لاستهلاك IPC
1990	554.338	31.36	21.16
1991	862.132	55.51	26.64
1992	1074.695	24.66	35.08
1993	1189.724	10.7	24.28
1994	1487.403	25.02	54.54
1995	2004.994	34.8	70.79
1996	2570.028	28.18	84.03
1997	2780.168	8.18	88.82
1998	2830.49	1.81	93.26
1999	3238.197	14.4	95.97
2000	4123.513	27.34	95.97
2001	4227.113	2.51	100
2002	4522.773	6.99	101.43
2003	5252.321	16.13	105.75
2004	6151.898	17.13	109.95
2005	7564.648	22.96	111.47
2006	8512.184	12.53	114.05
2007	9408.286	10.53	118.29
2008	11042.837	17.37	123.98
2009	10034.255	-9.13	131.1
2010	12049.493	20.08	136.23
2011	14588.531	21.07	142
2012	16208.698	11.11	155.05

160.1	2.68	16643.833	2013
164.8	3.37	17205.106	2014
172.65	-3.56	16591.9	2015
183.7	5.62	17525.109	2016
193.97	6.1	18594.11	2017
202.25	9.99	20452.3	2018
206.20	0.24	20501.1	2019
211.18	-10.32	18383.8	2020
226.44	19.78	22021.6	2021
246.8	25.73	27688.8	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني لإحصائيات وبنك الجزائر.

بنك الجزائر [2022] التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021، ص ص 101-103-105.

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بالقيم الحقيقية خلال الفترة(1990-2022)

جدول رقم (2-2): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي .

الوحدة النقدية: مليار دج.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIBr	معدلات النمو %
1990	2619.74	0.8
1991	3236.23	1.2-
1992	3063.55	1.8
1993	2813.91	2.1-
1994	2727.14	0.9-
1995	2832.31	3.8
1996	3058.46	4.1
1997	3130.11	1.1
1998	3035	5.5
1999	3384.40	3.2
2000	4296.66	2.2
2001	4227.11	2.1
2002	4459	4.7
2003	4966.73	6.9
2004	5595.17	5.2
2005	6786.26	5.1

2	7463.55	2006
3	7956.94	2007
2.4	8906.95	2008
1.6	7653.89	2009
3.6	8844.96	2010
2.8	10273.61	2011
3.4	10453.85	2012
2.8	10395.89	2013
3.8	10439.99	2014
3.7	9610.13	2015
3.3	9540	2016
1.3	9586	2017
1.2	10112.38	2018
1	9942.33	2019
5.1-	8705.27	2020
3.5	9725.13	2021
3.2	11218.91	2022

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر بنك الجزائر [2022]، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021، ص 103.

المطلب الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

قمنا بالتحليل تطور النمو الاقتصادي بالقيم الحقيقية بدل القيم الاسمية لأن الزيادة التي تحدث في الانتاج بالقيم الإسمية تعدي إلى الإرتفاع الحاصل في الأسعار وليس في كمية الإنتاج و الذي سوف يترتب عليه نتائج وهمية غير حقيقية و بعيدة عن الواقع.

الشكل رقم(1-2): تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

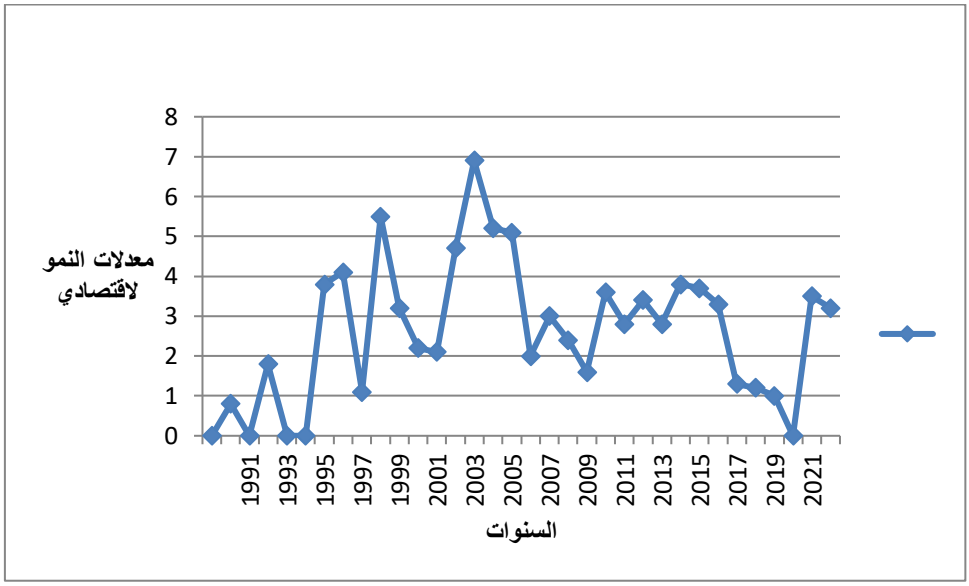

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (2-2)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) و الشكل رقم (1-2) و أن الوضع الحقيقي لاقتصاد الجزائري يعكسه معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي، والذي تميز بمعدل النمو سالب في الفترة الأولى (1990-1994) والتي تميزت بالاتفاقين الأول والثاني مع صندوق النقد الدولي، والتي نتجت عنها اختلالات في الاقتصاد الوطني، أي أنه تم تسجيل انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي، وكذلك راجعا إلى ضعف الآلية الإنتاجية الوطنية، إضافة إلى مواصلة اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات، فبمجرد انخفاض أسعارها ابتداءا من سنة 1991، حتي تدهور معدل نمو الاقتصاد، وفي ظل هذه الظروف تحتم على الجزائر القيام بعملية جدولة الديوان الخارجية من خلال الاتفاق الثالث المبرم مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 ووضع برنامج يسمح بإزالة الاختلال المالي والتضخم والكساد الاقتصادي (الاصلاح الهيكلي 95-98)، ولقد كانت تأثيرات هذا الاتفاق و الاصلاحات فعالة ومشجعة حيث تحول الاقتصاد من حالة الكساد إلى حالة النمو، وهذا ما تبينه النتائج في تلك الفترة، فبداية من سنة 1995 تم تسجيل معدلات نمو موجبة وصلت إلى 5.1% سنة 1998 نتيجة استقرار أسعار البترول [1] وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما التراجع الذي عرفته سنة 1997 راجع إلى تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي ب 24%، وكذا تراجع الانتاج وانخفاض الاستثمار الخاص وضعف القطاع الصناعي بحيث معدل نمو هذه السنة هو 1.1% خلال الفترة 1999-2003 عرفت معدلات النمو نوعا من الاستقرار في القيم الموجبة رغم تسجيلها بعض الانخفاضات خلال سنتي

[1]- خالدي الهادي ،" المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة للنشر، الجزائر،1996،ص111.

2000و2001، إلا أنه عاود الارتفاع في السنوات الموالية يرجع الفضل إلى الاستثمارات الكبيرة المنجزة في قطاع الإسكان والأشغال العمومية (نتيجة الاستفادة من مشاريع فترتي الانعاش الاقتصادي 2001-2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009) إضافة إلى الأسعار الخيالية التي عرفتها المحروقات، لكن سرعان مت عاد معدل نمو الناتج الاجمالي للانخفاض ابتداءا من 2008 نتيجة انخفاض في أسعار المحروقات جراء الأزمة المالية العالمية بمعدل نمو وصل إلى 2.8%.

خلال (2010-2017) نلاحظ أن متوسط معدل النمو بلغ 3% وهذا راجع أساسا لارتباطه بتغيرات أسعار النفط (حيث انخفض سعر النفط إلى أقل من النصف في 2015)، ويبقى هذا المعدل ضئيلا جدا مقارنة بالإمكانيات المتوفرة في الجزائر وبالهدف الذي سطرته في البرنامج الخماسي الأخير وهو بلوغ معدل نمو سنوي قدره 7% بحلول 2019، ونتيجة لاستمرار انخفاض سعر البترول تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بين سنتي 2015و2016 والذي قدر بـ 478 مليار دينار و 2736 مليار دينار على التوالي، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة اجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم توقيف البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019) في 31 ديسمبر 2016،وفتح برنامج الاستثمارات العمومية و المتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطى صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج الخاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل، وهذا ما يفسر الانخفاض الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي انتقل من 3.3% في 2016 إلى 1.3% في2017.[1]

خلال سنة 2017 إلى 2022 تباطأ نمو إجمالي الناتج الداخلي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات من حيث القيمة حيث 95.86 مليار دينار ولم يكن نموه من حيث الحجم إلا بـ 1.3% مقابل 33% في 2016[2]،وفي سنة 2018 وصل معدل النمو إلى 1.2% ليصل إلى 1% في سنة 2019 وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من 20 سنة.[3]

وفي سنة 2020 عرف الناتج الحقيقي تراجع غير مسبوق بمعدل نمو بنسبة 5.1% بسبب الأزمة الصعبة التي شهدتها الجزائر بسبب فيروس كورونا والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد.

وابتدءا من سنة 2021 عرف الاقتصاد الوطني انتعاش ملحوظا نتيجة تحسن الوضعية الوبائية إذ تعدى إجمالي الناتج الداخلي بالقيمة الحالية لسنة 2021 مستواها ما قبل الأزمة مسجلا 22021.5 أي بزيادة الناتج الداخلي 15.7% الذي نتج عنه بلوغ إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي 3.5[4]% وأوضحت نتائج النشرة أن الناتج الإجمالي الحقيقي المعدل موسميا حقق خلال الثلاثي الثاني من عام 2022 ارتفاعا بلغت

[1]- زكرياء مسعودي " تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2015)" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06 جوان 2017 ص ص 221-222.
[2]- بنك الجزائر [2018] " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2017،ص14.
[3]- بنك الجزائر [2020]، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوى،2019،ص24.
[4]- بنك الجزائر [2022]، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021، ص21.

نسبته 2.8% مقارنة بما كان عليه في الثلاثي الأول وهو تحسين ملحوظ في الناتج المحلي الحقيقي وفي نهاية ديسمبر 2022 وصل معدل النمو الحقيقي إلى 3.2% مقارنة بسنة 2021 فقد حقق إرتفاعا[1].

[1]- الموقع الالكتروني : تاريخ الزيادة 2023/05/02 https://www.map.gov.sa

المبحث الثاني: تحليل أداء القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة(1990-2022)

المطلب الأول: تطور القروض الموجهة لاقتصاد خلال الفترة (1990-2022).

- تقدم البنوك عددا كبيرا من الخدمات المالية، تتنوع ما بين استقبال الودائع والحسابات الجارية، وتحويل الأموال وتسهيل التجارة الدولية، ودفع الفواتير، والخدمات المالية الالكترونية والتسهيلات الإئتمانية المتمثلة في شكل أساسي بالقروض المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية والاستهلاكية المختلفة.

الجدول رقم (3-2): تطور القروض الموجهة لاقتصاد حسب آجال الاستحقاق

الوحدة النقدية : مليار دج

السنوات	القروض موجهة لاقتصاد بالقيم الاسمية	معدلات النمو %	القروض قصيرة الأجل	القروض متوسطة وطويلة الأجل
1990	247.0	18.01	193.8	53.2
1991	325.85	31.92	260.7	65.2
1992	412.31	26.53	336.6	71.6
1993	220.25	-46.58	165.7	62.5
1994	305.84	38.86	227.5	77.3
1995	565.64	84.95	465.5	99
1996	776.84	37.33	601.9	174.9
1997	741.28	-4.57	449.8	291.5
1998	906.18	22.24	405.8	500.4
1999	1150.73	26.98	552.1	598.6
2000	993.7	-13.64	467	526.7
2001	1078.4	8.52	413.3	565.1
2002	1266.8	17.47	628	638.8
2003	1380.2	8.95	773.6	606.6
2004	1535	11.22	828.3	706.1
2005	1779.8	15.95	923.3	856.4
2006	1905.4	7.06	915.7	989.7
2007	2205.2	15.73	1026.1	1179.1
2008	2615.5	18.6	1189.4	14426.1
2009	3086.5	18	1379.7	1766.8
2010	3268.1	5.88	1311	1957.1
2011	3726.51	14.02	1363	2363.5
2012	4287.6	15.06	1361.7	2926
2013	5156.3	20.26	1423.4	3732.9
2014	6504.6	26.14	1608.7	4895.9

2015	2777.2	11.87	1710.6	5566.6
2016	7909.9	8.69	1914.2	5995.7
2017	8880	12.26	2298	6582
2018	9976.3	12.34	2687.1	7289.3
2019	10857.8	8.33	3077.1	7846.8
2020	11182.3	2.99	3203.7	7978.6
2021	9839.20	-12.01	3563.8	6230.9
2022	10000.68	1.64	3644.3	6395.5

المصدر من إعداد الطالب: بالاعتماد على الديون الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر -

BANK OF ALGRIA (juin 2022) bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries Rétrospectives hossrérie, PP :30-62

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الثاني 2022، رقم 59،ص13.

الشكل رقم (2-2): تطور القروض الموجهة لاقتصاد خلال الفترة (1990-2022).

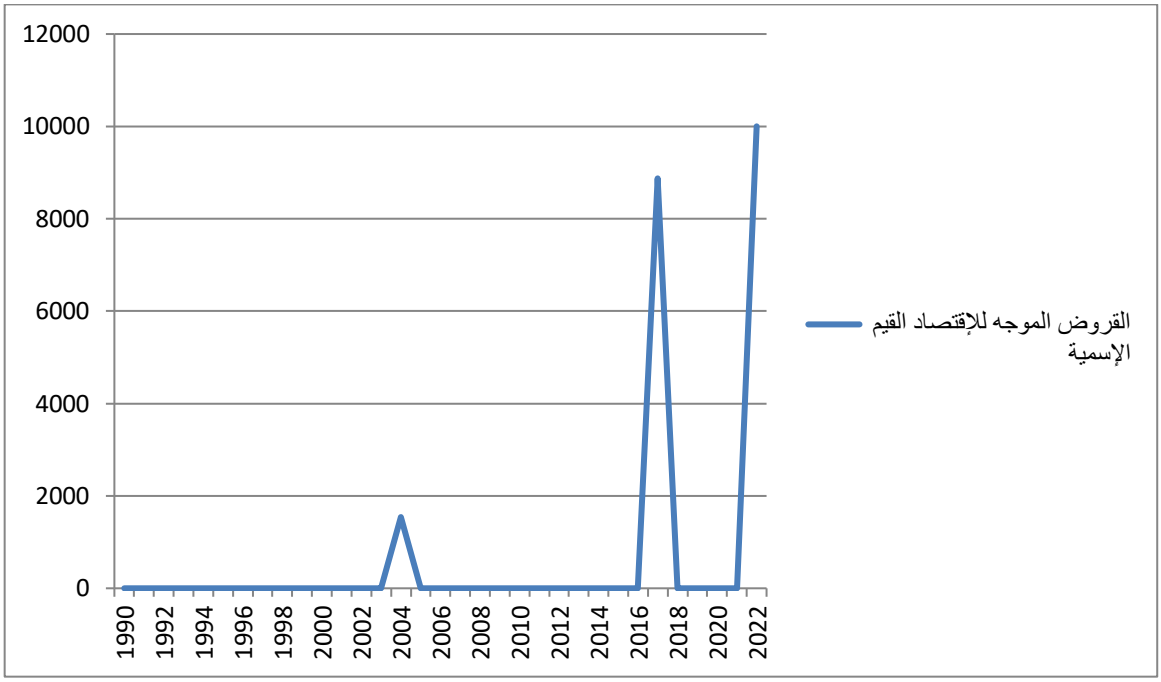

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم(3-2).

الجدول رقم (4-2): نطور القروض الموجهة لاقتصاد حسب القطاع القانوني
الوحدة النقدية : مليار دج

السنوات	القروض الموجهة لاقتصاد	القروض الموجهة للقطاع العام	القروض الموجهة للقطاع الخاص	قروض لإدارة المحلية
1990	1167.19	/	/	/
1991	1223.15	/	/	/
1992	1175.34	332.1	76	4.21
1993	520.92	142	77.1	1.15
1994	560.76	208	96.7	1.14
1995	799.04	462	102.5	1.14
1996	924.48	646.8	128.8	1.24
1997	834.58	632.9	108.3	0.08
1998	971.67	733.7	182.4	0.08
1999	1202.68	929.6	221	0.13-
2000	1035.46	701.8	291.7	0.2
2001	1078.44	740.3	337.9	0.2

2002	1248.93	715.5	551	0.3
2003	1305.12	791.4	58.2.5	0.3
2004	1396.11	859.3	675.4	0.3
2005	1596.62	882.4	897.3	0.1
2006	1670.70	847	1057	1.4
2007	1865.05	988.9	1216	0.3
2008	2109.62	1201.9	1413.3	0.3
2009	2354.34	1485.1	1600.6	0.8
2010	2398.95	1460.6	1806.7	0.8
2011	2624.30	1741.6	1984.2	0.71
2012	2765.30	2040.2	2247	0.4
2013	3220.67	2434.3	2722	0
2014	3946.96	3382.3	3121.7	0.6
2015	4215.00	3688.2	3588.3	0.7
2016	4305.87	3952.2	3957.1	0.6
2017	4373.15	4311.3	4568.3	0.5
2018	4932.15	4943.6	5032.2	0.6
2019	5265.66	5636	5221.3	0.6
2020	5295.15	5792.7	5389	0.6
2021	4345.16	4143.5	5650.5	0.7
2022	4052.13	4287	5752.3	0.6

المصدر من إعداد الطالب: بالاعتماد على المعطيات بنك الجزائر و الديون الوطني للإحصائيات .

- BANK OF ALGRIA (juin 2022) bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries Rétrospectives hossrérie, PP :30-62

- بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية للثلاثي الثاني 2022، رقم 59،ص10-12.

المطلب الثاني: تحليل تطور القروض الموجهة لاقتصاد خلال القترة (1990-2022)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) و الشكل رقم (2-2)القروض لاقتصاد هي القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الاعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض هما:

1- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر للبنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة النقدية في اطار عمليات الاقتراض منها وسياسة اعادة الخصم.

2- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الاعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وادوات السحب وعرفت هذه القروض تطورات كثيرة وهي كالاتي:

عرفت القروض الموجهة للاقتصاد نمو مستمرا حيث سجلت سنة 1990 حوالي 247.0 مليار دينار لتواصل الارتفاع إلى 412.31 مليار دج سنة1992 ثم عادت لتسجيل انخفاضاسنة1993 إلى 220.249 مليار دج وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية الحرجة في تلك الفترة، ومن تحسن الأوضاع الاقتصادية عادت لترتفع مرة أخرى خلال الفترة 1999-2002 وذلك راجع لزيادة أهمية النشاط الاستثماري، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002 من انتقال القروض إلى الاقتصاد من 1266.8 مليار دج سنة 2002 إلى3086.5 مليار دج سنة 2009 ولتعرف بعد ذلك معدلات نمو مستقرة سنة 2010و 2011 على التوالي لتواصل الارتفاع وتبلغ خلال السنتين 2015و 2016 مستوى 7277.2- 7909.9 على التوالي وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بالإضافة إلى التسهيلات الانتمائية لبعض البنوك، وتحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية ارتفعت سنة 2017 إلى 8880.0 مليار دج، وواصلت الارتفاع خلال سنة 2018 لتصل إلى أعلى مستوى لها 11182.3 مليار دج في سبتمبر 2020 .[1]

- وتجدر الإشارة إلى أنه القروض للاقتصاد صافية من إعادة شراء القروض المجمعة ارتفعت من 11182.3 مليار دينار سنة 2020 إلى9839.20 مليار دينار سنة 2021 أي ما يعادل انخفاض قدره (-12.01).[2]

ومن خلال سنة2022 القروض الممنوحة لاقتصاد فقد زادت بنسبة 2.50 ومقابل بنحو 10000.68 مليار دينار نهاية جوان 2022.[3]

-من الشكل رقم (3-2) والجدول رقم (2-2) أنه تطور القروض الموجهة للاقتصاد من حيث معدلات النمو الاقتصادي عرفت تطور، حيث انتقل حجم القروض لاقتصاد من 247مليار دج سنة 1990 إلى 10000.68 مليار دج سنة 2022، تراجعا شديدا في معدل نمو القروض المصرفية ويعزي ذلك للسياسة النقدية التقشفية التي انتجتها بنك الجزائر انذاك برفع معدل إعادة الخصم وتقييد معدلات الفائدة، كما شهدت سنتي 1997و2000 معدلات نمو سلبية على التوالي -4.57% و -13.64% . بالمقابل فإن اعلى معدل نمو موجب للقروض المصرفية كان في سنة 1995 حيث نمت بمعدل 85.20%، أما خلال الفترة (2001-2019) فقد شهدت معدلات نمو القروض نوعا من الاستقرار ضمن المجال 26.15% و 5.88%،لتسجل سنة 2020 أدنى معدل نمو موجب بلغ 2.99% وهذا طبعا بتأثيرات الجائحة (كوفيد-19) على النشاط البنكي، التطور المعتبر في حجم القروض المصرفية الممنوحة يرجع لدخول الاصلاحات المصرفية الجديدة في الميدان المصرفي ابتداء من سنة 2003 وكذا مرحلة التوسع في الانفاق العام والذي صاحبه انجاز المشاريع العمومية[4]، لتسجيل القروض الممنوحة للاقتصاد مستوى قياسيا في سنة 2020 حيث قام بنك الجزائر وبهدف احتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 بتبني

[1]- عدوان علي، بن سماعين حياة، " دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض " خلال الفترة (1990-2020)- مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد1، 2022- ص31.

[2]- بنك الجزائر[2022]، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2021، ص43.

[3]- Bank of Alegria, tendances monétaires et fainoncieres premier semester,2022,p23.

[4]- بن عبد الرحمان أيمن،" تطور النظام المصرفي الجزائري"، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015، ص132.

سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي، تم على إثرها خفض سعر الفائدة الرئيس مرتين منذ بدء انتشار الفيروس في أوائل عام 2020،بواقع 25 نقطة أساس فيكل مرة، لينخفض بذلك سعر فائدة السياسة النقدية إلى 3%،كما تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من 8% إلى 6% ثم إلى 3% بفضل هذا التخفيض، سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة ومن ثم التوسع في منح القروض.[1] وخلال سنة 2021 انخفضت بمعدل نمو بعد ما كانت في سنة 2020بمعدل نمو 2.99 وابتداء من سنة 2022 زادت القروض الممنوحة لاقتصاد بمعدل نمو 1.64% وبارتفاع معدل النمو خلال الثلاثي الثاني أي بنهاية جوان 2022 بمعدل نمو موجب 1.64% مقابل معدل نمو سالب (-12.01)% في نهاية ديسمبر 2021.[2]
إن تحليل تطور القروض الموجهة لاقتصاد الممنوحة للبنوك الجزائرية لا يعطي صورة واضحة عن البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة الاستثمارات التي تحتاج إلى قروض طويلة الأجل ولهذا سيتم تحليل تطور القروض الموزعة من حيث آجالها استحقاقها قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وهذا ما يميز الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): تطور حجم القروض المصرفية الموزعة حسب آجالها خلال الفترة (1990-2022).

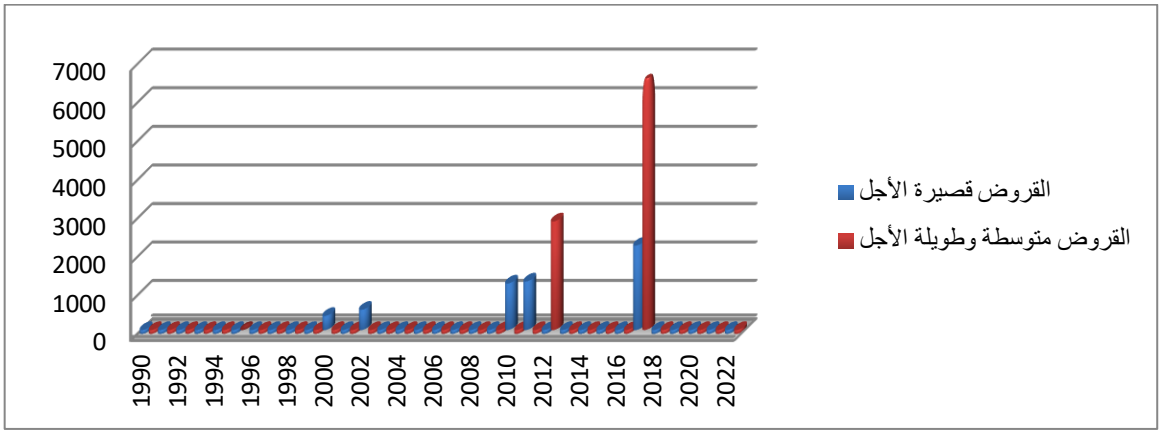

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (3-2).

نلاحظ من الشكل رقم(3-2) والجدول رقم(3-2) أنه خلال الفترة (1990-1997) كانت القروض قصيرة الأجل هي المهيمنة على أنواع القروض الأخرى والتي استفادت منها المؤسسات العمومية وفي مرحلة لاحقة القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية، وفي المقابل واجهت المؤسسات الاقتصادية وخاصة العمومية صعوبات كبيرة في الحصول على القروض طويلة الأجل وهذا راجع للسياسة النقدية الانكماشية التي تهدف إلى الحد من زيادة عرض النقود وعدم رغبة البنوك في تحمل المخاطر المترتبة على هذا النوع التمويلي أي أنه خلال هذه الفترة لم تهتم البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية، أما في الفترة الموالية (1998-2002) تساوت تقريبا حجم كل من القروض المتوسطة والقصيرة الأجل بمعدلات نمو متقاربة إلى حد كبير، في حين عادت هذه الأخيرة لتتجاوز القروض المتوسطة إلى غاية 2014 أما السنتين 2015 و 2016 أين تساوت تقريبا حجم كل من القروض المتوسطة و القروض المتوسطة والقروض

[1]- صندوق النقد العربي (2021)، " تقرير آفاق الاقتصاد العربي" الإصلاح الثالث عشر أبريل 2021، تقارير آفاق قطرية الجزائر أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة"،ص43

[2] - Bank of Alegria, tendances monétaires et fainoncieres premier semester,2022,p23.

قصيرة الأجل لتعاود هذه الأخيرة التفوق مرة أخرى على القروض المتوسطة إلى غاية 2020[1]، اما القروض الطويلة الأجل فكانت شبه غائبة عن تمويلات هذه البنوك لتعرف تطورا ملحوظا منذ سنة 2004 بمعدلات نمو عالية أعلاها في 2004 و 2006 بأكثر من 86% وأصبحت هذه القروض المكون المهيمن في تشكيلة إجمالي القروض المصرفية ابتداء من سنة 2011 بقيمة 1515.6 مليار دج مقابل 1363 مليار دج للقروض قصيرة الأجل و 847.9 مليار دج للقروض متوسطة الأجل.[2]

واخذت القروض متوسطة وطويلة الأجل معا الحصة الأهم من إجمالي القروض المصرفية خلال الفترة (1998-2002) بتسجيل نسب تتجاوز 50% لتشهد الفترة الموالية (2005-2003) تراجعا معتبرا في حصة القروض متوسطة و طويلة الأجل بتسجيل نسب ضمن المجال 43.95% و 48.12 % إلا أنه منذ 2006 إلى غاية 2015 شهدت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل الاستمرار في الارتفاع لتسجل سنة 2015 أعلى حصة بما نسبته 76.49%وهو أعلى معدل طوال فترة الدراسة، هذه القفزة النوعية في مجال منح القروض متوسطة وطويلة الأجل كانت نتيجة لزيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، خاصة الاستثمارات المتعلقة بالقطاعي الطاقة والماء كذلك الاستثمارات المتعلقة بالشركات الكبرى كسونطراك وسونلغاز على وجه الخصوص[3]، لتشهد الفترة (2020-2016) انخفاضا تدريجا في حصة القروض متوسطة وطويلة الاجل من إجمالي القروض حيث سجلت ما نسبته 71.35% سنة 2020 مقابل 75.80% في 2016 ويعزي هذا التراجع إلى الانعكاسات السلبية للجائحة (كوفيد-19)على نشاط البنوك وعلى العموم تبقى حصة القروض المتوسطة وطويلة الأجل هي المهيمنة ضمن إجمالي القروض المصرفية خلال الفترة (2020-2006)، وهذا شيء إيجابي في ظل غياب سوق مالية متطورة، يوضح الشكل التالي الأهمية النسبية للقروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية.[4]

وفي نهاية 2021 تمثل القروض الممنوحة على المدى القصير 35.73% من إجمالي القروض مقابل 28.66% نهاية 2020كما تمثل القروض متوسطة وطويلة الأجل المدى 64.27% من القروض منها 15.27% متوسطة المدى و48.99% طويلة المدى نهاية 2021 مقارنة بـ 14.78% على مدى المتوسط و 56.5% على المدى الطويل في نهاية 2020 ومن حيث الحجم شهدت القروض قصيرة الأجل تسارع وتيرة نموها حيث انتقلت من 6.40 % إلى 9.72% لتصل إلى 3563.8 مليار دينار في نهاية 2020وتراجعت القروض متوسطة وطويلة الأجل نسبة 20.75%.

بعد زيادة نسبتها 1.68% خلال السنة السابقة منتقلة من 7978.6 مليار دينار نهاية 2020 إلى 6230.9 مليار دينار نهاية 2021.[5]

وخلال سنة 2022 بلغت القروض المتوسطة وطويلة الأجل 6395.5 مليار دينار نهاية جوان 2022 مقابل 6230.9 مليار نهاية ديسمبر 2021 أي بزيادة قدرها 2.64% بحصة 63.70% من إجمالي القروض الممنوحة وسجلت القروض القصيرة الأجل زيادة بنسبة 2.26% وبذلك ارتفع من 3563.8

[1]- القورصو وفاء،(أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة الحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2017))، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، ص 180.
[2]- بنك الجزائر (2012)،" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2011، ص ص 113-114.
[3]- بنك الجزائر [2016]، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2015، ص100.
[4]- بن عبد الرحمان أيمن، المرجع السابق، ص135.
[5]- بنك الجزائر [2022]، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2021، ص ص 56-57.

مليار دينار نهاية 2021 إلى غاية 3644.3 مليار دينار في نهاية جوان 2022 بحصة 36.30% من إجمالي القروض[1]

المطلب الثالث: تحليل تطور القروض الموجهة لاقتصاد حسب القطاع القانوني خلال الفترة (1990-2022)

إن توزيع إجمالي القروض المصرفية حسب القطاع القانوني يعكس مدى كفاءة تخصيص البنوك نلاحظ من الشكل(4-2)والجدول رقم (4-2)

يمكن القول أن حصة القروض المقدمة للقطاع الخاص من إجمالي القروض المصرفية قد شهد ارتفاعا مع تحرير القطاع المصرفي في بداية التسعينات ليصل إلى 35.03% سنة1993 غير أن هذه النسبة عرفت تراجعا حادا ووصلت سنة 1997 إلى 14.61% في مقابل 85.39% لصالح القطاع العام، ثم عادت هذه النسبة للتحسن بشكل تدريجي إلى غاية 2006 أين شهدت حصة القطاع الخاص استقرارا بين 52%و 55% لتشكل بذلك النصيب الأكبر من إجمالي القروض وفق القطاع القانوني ويعكس ذلك اهتمام البنوك بهذا القطاع[2]، إلا أنه في الفترة الموالية (2014-2020) سهه نصيب القطاع الخاص تراجعا إذا سجلت سنة 2014 ما نسبته 47.99% مقابل 52% للقطاع العام أما سنة 2015 فقد سجلت حصة القطاع الخاص ارتفاع طفيف بما نسبته 49.31% مقابل 50.68 % لتسجل سنة 2016 تقاربا حيث سجلت القروض الموجهة للقطاع الخاص 50.03% مقابل 49.97% للقطاع العام.[3]

اما السنتين (2019-2020) فسجلتا انخفاض نصيب القطاع الخاص من اجمالي القروض بـ48.09%، 48.19% على التوالي مقابل 51.91 % و 51.80% للقطاع العمومي، ويعني هذا حجم القروض الموزعة للقطاع العام يبقى مهما ضمن هيكل الاقتصاد[4]، ارتفع قائم القروض الممنوحة لفائدة القطاع الخاص ليصل إلى 5650.5 مليار دينار في سنة 2021 نسبة 3.46% مقابل 5389 مليار دينار في2020 ونتيجة لإعادة شراء القروض المشتركة من قبل الخزينة العمومية داخل المصارف العمومية قفزت حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 8.48% نقطة مئوية لتصل إلى 56.68% في 2021.[5]

وخلال سنة 2022 بلغت القروض الممنوحة للقطاع العام 4287 مليار دينار نهاية جوان 2022 مقابل 4143.5 مليار دينار نهاية 2022 بزيادة قدرها 3.46%.

وبلغت القروض الممنوحة للقطاع الخاص 5782.3 مليار دينار نهاية جوان 2022 مقابل 5650.5 مليار دينار نهاية 2021 بزيادة قدرها 1.80%.[6]

---

[1]- Bank of Alegria, tendances monétaires et fainoncieres premier semester,2022,p24.

[2]- زينب طورش، ناجي بن حسين، تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة (1990-2013)،مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، المجلد ب، جوان 2015، ص399.

[3]- بنك الجزائر[2017]، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي2016، ص90.

[4]- بنك الجزائر [2021]، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2020، ص137.

[5]- بنك الجزائر [2021]، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي2021، ص55.

[6]- Bank of Alegria, tendances monétaires et fainoncieres premier semester,2022,p23.

الشكل رقم: (4-2): تطور حجم القروض المصرفية الموزعة حسب القطاع القانوني خلال الفترة (1990-2022).

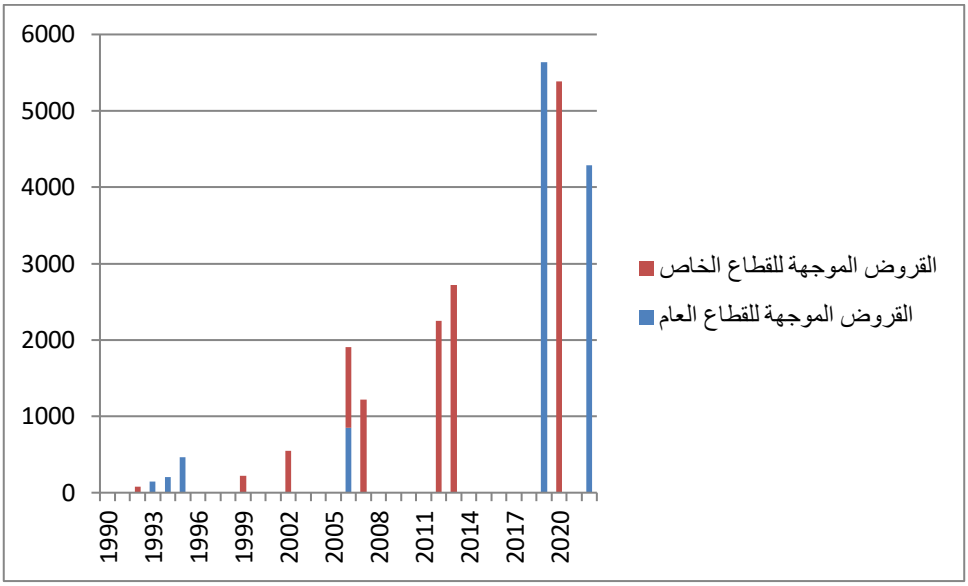

المصدر من إعداد الطالب: بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (4-2)

المبحث الثالث:قياس اثر القروض الموجهة لإقتصاد على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990_2022)

غالبا ما يعبر نمو الناتج المحلي الإجمالي عن النمو الاقتصادي في بلد ما، لذلك سنقوم بدراسة العلاقة التي تربط بين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع والقروض الموجهة للاقتصاد كمتغير مستقل، من أجل معرفة نوعية العلاقة التي تربطهما هذا من جهة، ومن جهة اخرى لمعرفة اثر القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: عرض متغيرات النموذج القياسي

بناءا للعديد من الدراسات السابقة وكذا النظريات الاقتصادية، وبعد الدراسة النظرية والتحليلية لدور القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر سنحاول بطريقة قياسية دراسة تأثير القروض الموجهة للاقتصاد على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ابتداء من 1990- 2022، وفيما يلي سيتم شرح متغيرات الدراسة المأخوذة بالقيم الحقيقية والتي بلغ عدد مشاهداتها 33 مشاهدة كالتالي:

- **إجمالي الناتج المحلي الإجمالي** (PIB): يعتبر الإنتاج الداخلي الخام من أهم المجمعات الاقتصادية في المحاسبة الوطنية الجزائرية، وهو عبارة عن مجموع القيم السوقية (النقدية) لكافة السلع والخدمات المنتجة نهائيا خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي، وقد تم استخدام القيم الحقيقية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 2001، ذلك لأن القيم الاسمية للناتج تعبر عن قيمه بالأسعار الجارية حيث يكون التغير في الإنتاج في هذه الحالة نتيجة الأسعار لا الكميات، ولأجل إزالة أثر السعر نلجأ للقيم الحقيقية للناتج بقسمة الناتج الإجمالي الاسمي على مؤشر الأسعار(*)كالتالي:

$$PIB_r = \left(\frac{PIB_n}{IPC} \right) * 100$$

- **القروض الممنوحة للاقتصاد** (CE): تعتبر القروض الممنوحة للاقتصاد حافزا مهما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فالقروض الموجهة للاقتصاد يساعد على رفع مستويات الاستثمار، وعليه فمن الطبيعي أن تؤثر هذه القروض بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

$$CE_r = \left(\frac{CE_n}{IPC} \right) * 100$$

الشكل رقم(5-2): العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والقروض الموجهة للاقتصاد (بالقيم الحقيقية) خلال الفترة (1990-2022)

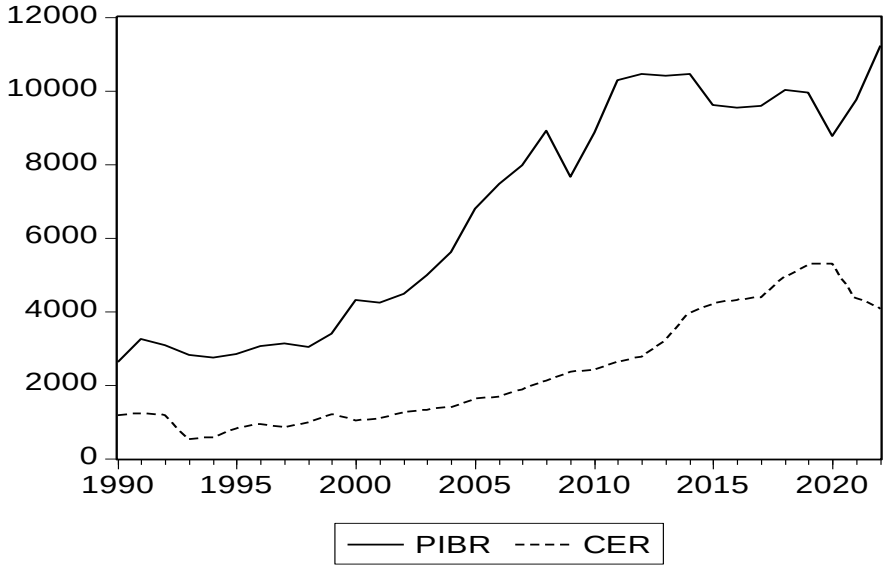

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج"***Eviews***".

من الشكل البياني أعلاه توضح لدينا نوعية العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والقروض الموجهة للاقتصاد، فالمنحنيين يتطوران في نفس الاتجاه، وان ذل ذلك فإنه يدل على العلاقة الطردية التي تربط بينهما، وفيما يلي سوف نتأكد من هذه العلاقة قياسيا.

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي

من خلال شرح المتغيرات التي تمّ الاعتماد عليها لبناء النموذج القياسي، تمّ أخذ الصيغة الرياضية لمتغيرات الدراسة كالآتي:

$$PIB_r = f(CE_R).$$

حيث تمثل:

(PIB_r): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

(CE_r): القروض الممنوحة للاقتصاد مأخوذة بالقيم الحقيقية.

ولغرض تقدير المعلمات يجب أولا معرفة نوع العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة،وتبين لنا من خلال شكل الانتشار أن العلاقة التي تربطهما غير خطية، كالتالي:

الشكل رقم (2_6): شكل الانتشار لمتغيرات النموذج

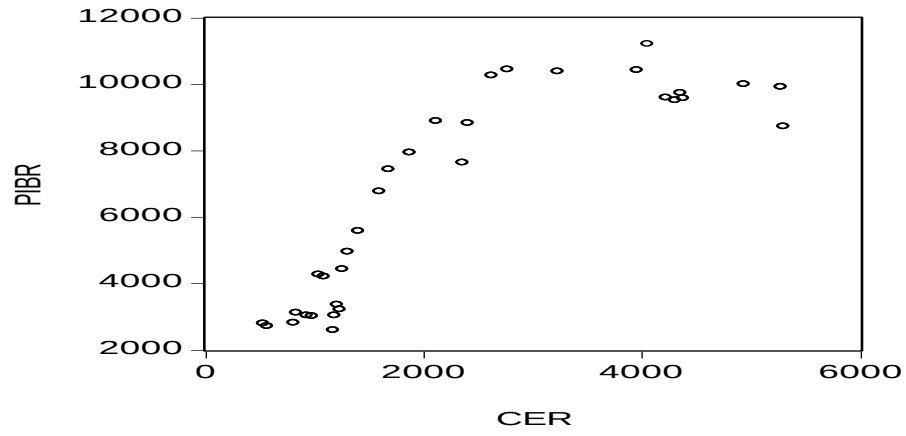

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج"***Eviews***".

ولغرض تقدير المعلمات لا بد من تحويل الصيغة السابقة إلى صيغة خطية بإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة:

$$\log PIB_r = \log A + \log CE_r$$

يتم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية كونها من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وأسهلها، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (***Eviews***)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، ظهرت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (5-2): نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

Dependent Variable: LOG(PIBR)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 17:41
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.380782	0.433765	7.794038	0.0000
LOG(CER)	0.704051	0.057346	12.27734	0.0000
R-squared	0.829420	Mean dependent var		8.685073
Adjusted R-squared	0.823918	S.D. dependent var		0.529229
S.E. of regression	0.222076	Akaike info criterion		-0.112902
Sum squared resid	1.528851	Schwarz criterion		-0.022204

Log likelihood	3.862879	F-statistic	150.7331
Durbin-Watson stat	1.768563	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعدادالطالب اعتمادا على برنامج"***Eviews***".

المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي من الناحية الإقتصادية والإحصائية.

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقات الاقتصادية المراد تحليلها، لا بد من التأكد أولا من مدى توافر وتحقيق شروط طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار، اذ أنه لا يتم قبول أي نموذج رياضي أو قياسي إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشرط نذكرها:

- **المعنوية الكلية للنموذج**: أي الحكم على العلاقة التي تربط بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة من خلال هذا النموذج، ويتم ذلك باستخدام معنوية اختبار فيشر (F) حيث اتضح لنا من خلال مخرجات التقدير في الجدول أعلاه أن قيمتها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه فإن النموذج ككل مقبول احصائيا، ما يدل على وجود علاقة خطية جوهرية معنوية بين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي والمتغير المفسر القروض الموجهة للاقتصاد.

- **المعنوية الجزئية للنموذج:** بمعنى هل المتغيرات المستقلة معنوية تختلف عن الصفر أو العكس، حيث يسمح لنا برنامج "***Eviews***" بإجراء هذا الاختبار مباشرة دون إجراء الفرضيات، والملاحظ من خلال مخرجات التقدير أن المتغير القروض الموجهة للاقتصاد (CE_r) معنوي لأن قيمته الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، وأيضا بالنسبة للحد الثابت الذي اتضح ايضا معنويته في النموذج.

- **القدرة التفسيرية للنموذج**: يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد (R_{Adj}) والذي بلغ قيمته 0,82، ما يعني أن المتغير المستقل (CE_r) يفسر نسبة 82% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (PIB_r) ، أما الباقي فتفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تنسب للخطأ العشوائي.

- **اختبار استقلال الذاتي للبواقي**: يتم الحكم على وجود استقلال أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال اختبار (DW)، حيث يتضمن الجدول الاحصائي الخاص به قيمتين حديتين قيمة دنيا وأخرى عليا، ومن خلال الجدول الاحصائي الخاص باختبار (DW) نجد أن القيمة الدنيا تقدر بـ$(d_L = 1{,}38)$والقيمة العليا $(d_U = 1{,}51)$، وذلك عند مستوى معنوية 5% وحجم عينة قدرها 33 سنة (1990-2022) وعدد المتغيرات المستقلة$(K = 1)$، حيث يتم قبول فرضية العدمالتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذا كان[1]: $(2 \prec DW \prec 4 - d_U)$؛ $(d_U \prec DW \prec 2)$، أما في حالتي$(4 - d_L \prec DW \prec 4)$؛ $(0 \prec DW \prec d_L)$يكون القرار برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تبين وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وبما أن $(DW = 1{,}76)$وهيما بين$(d_U \prec DW \prec 2)$، فإننا نقبل فرضية العدم بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. ومن تم فإن الشرط الأول من شروط استخدام المربعات الصغرى متوافر.

- **اختبار تجانس البواقي**: (ثبات تباين الأخطاء) يشترط لتطبيق طريقة المربعات الصغرى أن تكون البواقي متجانسة أي أن تكون البواقي قليلة التشتت، وبافتراض فرضية العدم التي تنص على تجانس بين البواقي، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود تجانس بين البواقي، يتم استعمال أكثرالاختبارات شيوعا والمتاح في برنامج"*Eviews*" وهو اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم التباين $(ARCH)$، حيث بلغت قيمة الاختبار $(F = 0{,}012)$ بقيمة احتمالية$(P.value = 0{,}91)$وهي أكبر من مستوى

[1]- اجري خيرة، «أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو لاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (1986- 2017)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية، جامعة تلمسان، 2019، الجزائر، ص. 261.

معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بتجانس البواقي (تباث تباين البواقي)، ومنه فالشرط الثاني من شروط استخدام المربعات الصغرى متوافر.

الجدول رقم (6-2): نتائج اختبار التجانس $(ARCH)$

ARCH Test:			
F-statistic	8.465873	Probability	0.006757
Obs*R-squared	7.042813	Probability	0.007958

المصدر: من إعدادالطالب اعتمادا على برنامج"***Eviews***".

- **اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي**: يعتبر شرط اعتدالية البواقي من الشروط المهمة المرتبطة بحجم العينة في حالة عينات صغيرة، تم استخدام اختبار "جارك- بيرا" المتاح بالبرنامج "Eviews" لاختبار هذا الشرط، وأثبتت النتائج أن قيمة$(J.B)$المحسوبة بلغت$(J.B=1,251)$بقيمة احتمالية بلغت (0,53) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع القانون الطبيعي، ومنه فالشرط الثالث من شروط استخدام المربعات الصغرى متوافر. والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (7-2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

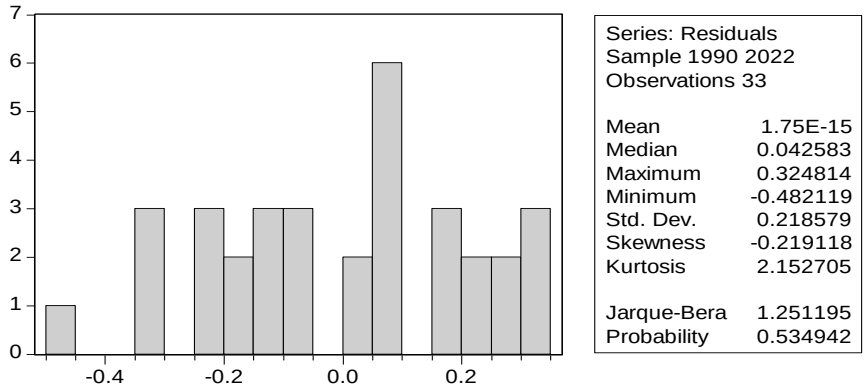

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج"***Eviews***".

أما اقتصاديا، فبعد مرور النموذج المقدر على جميع الشروط والخطوات الاحصائية بنجاح، سيتم الاعتماد عليه في تحليل وتفسير اشكالية الدراسة، فحسب النموذج المقدر يمكن استخلاص النتائج التالية:

-هناك تأثير ايجابي ومعنوي للقروض الممنوحة للاقتصاد على الناتج المحلي، وقدرت مرونته (0,70)، مما يعني أي زيادة في القروض بـ 1% يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي بـ 0,70%، وهذه النتيجة منطقية ومقبولة اقتصاديا، فالقروض الموجهة للاقتصاد تزيد من الاستثمارات، ومنه تحفيز النمو الاقتصادي، بالرغم من أن القروض قصيرة الأجل كانت تمثل حصة الأسد في حجم القروض الموزعة خلال الفترة الممتدة بين 1996- 2000، ويعود ذلك إلى السياسات التي كانت متبعة من طرف البنوك فيما يتعلق بتوزيع القروض، حيث كان النظام البنكي الجزائر يتميز بالضعف في تمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى وضعية عدم وجود سوق مالي وبنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات بالجزائر، كلهذا

كان يعتبر من أهم العقبات التي كانت ولاتزال تعيق تطور المؤسسات الاقتصادية خاصة منها الصناعية والإنتاجية التي تتطلب تمويلا طويل الأجل ليكون عائدها أكبر، ومن تمّ مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي. حيث نجد أنه في السنوات الأخيرة توجها جديدا يمتاز بارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد متوسطة وطويلة الأجل منذ 2006، ويعود هذا الارتفاع إلى الجهد المبذول في مجال توزيع قروض الاستثمار لفائدة المؤسسات الخاصة والقروض الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر[1].

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في الفصل تحليل تطور القروض الموجهة لاقتصاد في الجزائر، كما قمنا بدراسة قياسية للتأثير القروض الموجهة لاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2022) وتوصلنا إلى النقاط التالية:

- شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاعا ملحوظا في حجم القروض المقدمة لاقتصاد كان نصيب القطاع الخاص منها في ارتفاع تدريجي.

- هيمنة القروض العامة على القروض المقدمة للقطاع وهذا يعني أن النظام المصرفي الجزائري لم يتمكن من تهيئة المناخ المساعد للتنشيط القطاع الخاص بسبب القيود والاجراءات المتبعة في نشاط البنوك المملوكة للدولة والتي تخصص معظم تمويلها للقطاع العام مما حال دون استفادة القطاع الخاص من الموارد المالية لاستثمارها في أنشطة ناجحة.

- القروض المقدمة للقطاع الخاص لا تعتبر من المحددات المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يبين ضعف النظام الماليوعدم قدرته على أداء وظائفه بشكل فعال.

- النموذج ككل مقبول احصائيا ما يدل على وجود علاقة خطية جوهرية معنوية بين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي والمتغير المفسر القروض الموجهة لاقتصاد.

[1]- بن علال بلقاسم، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2010): طريقة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن، الموقع الالكتروني: info@fes-alger.org، ص. 19.

خاتمة

خـــاتمةعـــــامة:

تتعدد مصادر النمو الاقتصادي وتتفاوت بحسب الهيكل الاقتصادي وبنية قطاعاته ولا يخرج الجهاز المصرفي عن القطاعات المكونة لاقتصاد في القدرة التأثيرية على النمو الاقتصادي، والهدف من دراستنا تحليل تطور القروض الموجهة لاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1991-2022)، ودراسة قياسية للتأثير القروض الموجهة لاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2022) باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط.

هناك جدل بين الاقتصاديين حول تأثير القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، حيث تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية للدور المزدوج الايجابي و السلبي لخدمات القطاع المصرفي فالدور الإيجابي يرتبط باندماج قطاع خدمات الوساطة المالية مع قطاع الأعمال والقطاع العائلي ومدى كفاءته في تنفيذ الوساطة المالية بينما أن الدور السلبي يرتبط بتخلى قطاع خدمات الوساطة المالية عن هذا الدور وانعدام الكفاءة في توجيه المدخرات للقطاعات ذات الانتاجية الأعلى، وباعتبار التمويل المصرفي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي إذ أنه يمثل القناة الرئيسية للتمويل وحدات العجز المالي للحصول على حاجياتهم من الأموال، إما لاستثمارها أو لرفع القدرة الانتاجية لهذه الاستثمارات، وهو ما يعني أيضا لزيادة في الاقتصادي.

أولا: النتائج

1- هناك تأثير إيجابي ومعنوي للقروض الموجهة للاقتصاد على الناتج المحلي.

2- القروض الموجهة لاقتصاد تزيد الاستثمارات ومنه تحفيز النمو الاقتصادي.

3- القروض القصيرة الأجل كانت تمثل حصة الأسد في حجم القروض الموزعة خلال الفترة الممتدة بين 1996-2000 ويعود ذلك إلى السياسات التي كانت متبعة من طرف البنوك فيما يتعلق بتوزيع القروض حيث كان النظام البنكي الجزائري يتميز بالضعف في تمويل الاستثمارات بالجزائر.

4- نجد أنه في السنوات الأخيرة توجها جديدا يمتاز بارتفاع القروض الموجهة لاقتصاد متوسطة وطويلة الأجل منذ 2006 ويعود هذا الارتفاع إلى الجهد المبذول في مجال توزيع قروض الاستثمار لفائدة المؤسسات الخاصة والقروض الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر.

ثانيا: اختبار الفرضيات

1- هناك ارتفاع في القروض الموجهة لإقتصاد المتوسطة وطويلة الأجل في السنوات الأخيرة.

2- تأثير القروض الموجهة لاقتصاد بصورة إيجابية ومعنوية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ثالثا: الاقتراحات

1- عدم فاعلية القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي بالجزائر وهذت يعكس عدم جودة الاصلاحات المالية المنتهجة.

2- عدم الكفاءة في تخصيص الائتمان حيث تتلقى قطاعات أقل انتاجية على حصص كبيرة من الائتمان.

3- خلق مكاتب استشارات لدراسة نوعية وجدوى القروض الموجهة لاقتصاد، وتنويع المنتجات والخدمات المالية الموجهة لتكون منافسة لنظيراتها الأجنبية.

رابعا: آفاق الدراسة

1- واقع القروض المصرفية قي تحقيق التنمية الإقتصادية.

2- مدى حداثة النظام المصرفي الجزائري ومواكبته للتطورات الإقتصادية العالمية الحديثة.

قـــــــائمة المصـــــــادر والمراجـــــــع

قائمة المصادر المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- الكتب:

1. أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، 2000.
2. بن عبد الرحمان أيمن، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015.
3. بول أ. ساموبسلون، علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)، الجزء السابع، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
4. جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، دون سنة نشر.
5. خالد أمين عبد الله، العلميات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، 2000.
6. خالد واصف الزوني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، 2002.
7. خالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة لنشر، الجزائر، 1996.
8. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997.
9. السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997.
10. شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد البنوك، ديوان المطبوعان الجامعية، الجزائر، 2006.
11. شعباني اسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة ، الجزائر، 1997.
12. صبيح ماجد، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، 2008.
13. الطاهر لطرش تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
14. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
15. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي، النظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 21،73.
16. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
17. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
18. عيشوش طارق، تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المسندي، دار الوادي للنشر، 2009.
19. فريدريك م شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي تأثره بالابتكار التكنلوجي، الطبعة الأولى، تر: علي أبو عشمة، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
20. كامل علاوي وأخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009.
21. الماحي محمد، تخطيط وتمويل التنمية (المناهج النماذج- التطبيق)، الطبعة الأولى، بستان المعرفة، مصر، 2010.
22. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، عمات، دار إثراء للنشر والتوزيع، 02010.
23. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000.
24. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها: نظرياتها. سياستها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

25. محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نظال عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
26. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والصرفي، الطبعة الخامسة، دار الجامعة للنشر، مصر، 1985.
27. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية الكتب للطباعة، العراق، 1995.
28. هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل الرياض العبيكان للنشر والتوزيع، 2008.
29. ولاء بيترسون، صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فركلين للطباعة والنشر، نيويورك، 1968، مكتبة صيدا، بيروت.

-الأطروحات والرسائل (المذكرات):

1. بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في اقتصاد النقدي المالي، جامعة تلمسان.
2. قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.
3. القورصو وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جماعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019.
4. إجري خيرة، أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1986-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية، جماعة تلمسان، 2019.
5. بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، 2016.
6. عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير، ملية العلوم الاقتصادية، جماعة الجزائر، 2007.
7. حليمة جلالي، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية في المتغيرات الاقتصادية، مذكرة تخرج ماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، جماعة مستغانم، 2017.

المجلات الدورية:

1. بن دحمان محمد أمين ، د. كروش نور دين، تأثير القروض الموجهة لاقتصاد على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر ما بين 1970و 2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد24، 2020.
2. عدوان علي، بن سماعين حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة (1990-2020)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد1، 2022.
3. زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة (2001-2015)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد6، جوان 2017.
4. زينب طورش ناجي بن حسين، تحليل الواقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة (1990-2013)، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، المجلد ب، جوان 2015
5. وفاء القورصو، شهرزاد بوجمعة، التحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)،مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السابع، سبتمبر 2018.

- **التقارير والدوريات:**

1. بنك الجزائر(2018)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوى،2017.
2. بنك الجزائر (2020) ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2019.
3. بنك الجزائر (2022)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2021.
4. بنك الجزائر (2012)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011.
5. بنك الجزائر (2016) ، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، التقرير السنوي 2015.
6. بنك الجزائر (2017)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016.

7. بنك الجزائر (2021)، التطور الاقتصادي النقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2020.
8. صندوق النقد العربي (2021)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الاصلاح الثالث عشر أبريل 2021، تقارير آفاق قطرية، الجزائر، أبوضبي، الامارات العربية المتحدة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Bank of Alegria , tendances monétaires et financières, premier semestre, 2022.
2- Bank d'Alegria (juin 2012), bulbetin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospective, hors série.

ثالثا: مراجع الأنترنات

1- الموقع الإلكتروني :

http://monibest .univ.ourgla.dz

2- الموقع الالكتروني :

http://www.map.gov.sa

3- بن علال بلقاسم، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2010): طريقة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن من الموقع الالكتروني:

info@fes-alger.org

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة ما بين القروض البنكية الموجهة لاقتصاد الوطني وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية من أجل تحليل العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن النموذج ككل مقبول إحصائيا وتوصلنا أنه هناك تأثير إيجابي ومعنوي للقروض الممنوحة لاقتصاد على الناتج المحلي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، القروض الموجهة لاقتصاد، الناتج المحلي، نموذج الانحدار الخطي البسيط.

Abstrat:

The study aimed to study the relationship between bank loans directed to the national economy and its impact on economic growth in Algeria during the period (1990-2022) where a simple liner regression model was used sing the ordinary least squares method in order to analyze the relationship .

The statistically acceptable as we concluded that there is a positive and significant effort of loans granted to the economy on the gross domestic product.

Key words: Economic growth , Economic loans, local production Simple linear regression model.